

المؤسسة الدينية
فضيلة الشيخ / جمال قطب
رئيس لجنة الفتوى الأسبق
بالأزهر الشريف
٢٠٠٨-٣-١١



تقديم

أ.د. طه جابر العلواني

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه ومن تبعه واهتدى بهديه إلى يوم الدين ثم أما بعد، لعل موضوع الورقة من أهم الموضوعات التي تشغل بال الجميع بأشكال مختلفة، الموضوع مهم وخطير ومتعدد الجوانب وله أهميه كبيرة في هذه المرحلة بالذات فالجدل كثير حول الفتاوى وصدائها وحول المواقف الإسلامية المضطربة على مستويات مختلفة، المستوى الثقافي، المستوى الاجتماعي، المستوى السياسي، المستوى الإنساني... اضطراب هذه المواقف وتعدد ما يجعل الناس دائما يلتفتون أين المؤسسة الدينية؟ ما موقف المؤسسة الدينية؟ فأخونا حفظه الله رجل قضى سحابة عمره يتقلب في جوانب مختلفة مما له علاقة بهذه المؤسسة الدينية كما يعبر عنها، وخبر جوانبها المختلفة، خبر

الوعظ، الإفتاء، الدعوة، المسجد، الإمام، الداعية، المتحدث، الكتاب، الباحث، المدارس حتى تكونت له خبرة وتجربة ثرية جدًا في هذا المجال تجعله في مقدمة - إن لم يكن أفضل من يتحدث - عن هذه المؤسسة التي تحمل لقب المؤسسة الدينية ..

قبل أن أدعكم مع شيخنا أود أن أقول أن الأمم والحضارات لا تدخل دوراتها الحضارية ولا تبنى إلا بمؤسسات متنوعة قادرة على فعل البناء الحضاري وقادرة على بناء الأمم، متمكنة من بناء إرادة وفعل جماعي متصل ذي امتداد في الزمان والمكان قائم على تفاعل بين المشاركين فيه وانفعال يجعل الدور الفردي دورًا قد لا يلتفت إليه وقد لا تُلاحظ أهميته إلا في إطار ذلك المجموع الذي يشارك مؤسسيًا في صنع العقل الجماعي الحضاري. فالمجموع يشكل نسيجًا من علاقات متداخلة بين خيوطه بقدر ما تتداخل وتتلاحم بقدر ما تكون المؤسسة أقوى وامتداداتها أكثر فاعلية في الزمان والمكان. وحين تعجز الأمة عن بناء الجديد من المؤسسات الضرورية ومواصلة المحافظة على القديم منها والقائم منها فأن ذلك نذير خطير بعجز وبارهاصات انكسار، ولعل أول خطوات أمتنا التي سلكتها نحو مسيرة التراجع والتخلف بدأت عندما بدأت مؤسساتها بالانهيار فلم تتحرك الأمة بشكل جاد لإنقاذ تلك المؤسسات وإعادة بناء ما انهار منها وإقامة ما كان مهددًا بالانهيار أو كان يريد أن ينقضي .. إن عمليات تغيير وجهة أمتنا في العصور الأخيرة بدأت كذلك بتغيير ما بقى من مؤسساتها والانتقاص منها وحرف وجهتها في بعض الأحيان وإحلال مؤسسات مستوردة من نسق حضاري آخر محلها لتبدأ الأمة بمجموعها حالة قلق نفسي واضطراب فكري وتذبذب حضاري بلغ غايته في عصرنا هذا في كثير من بلداننا المسلمة... وبداية التجديد والبعث والإحياء لا يمكن أن تنطلق بشكل سليم إلا من خلال مؤسسات قد يبينها أفراد أو تقيمها جماعات لكنها ينبغي أن تحظى بحب وولاء وقناعة الأمة بكل فصائلها بمجموعها، لتبدأ فاعليتها الحقيقية في التجديد والبعث والإحياء والأفراد بعد ذلك أو الجماعات المؤسسية قد يرفع لها ذكر في هذه الحياة وقد تنسى في حالة تمثل الأمة لمؤسساتها لكن ذلك كله لا يؤثر على الاستمرار والاتصال إذا أريد وجه الله تعالى بالعمل وأخلصت النوايا له جل شأنه.

إن مؤسسات التجديد والبعث والإحياء هي أدوات ضرورية لإحداث التغيير والنقلة الحضارية والفكرية وأولى المؤسسات بهذا التجديد والبعث والإحياء ما أطلق عليه المؤسسة

الدينية، ومصطلح المؤسسة الدينية هو مصطلح بالنسبة لنا طارئ لم يستخدمه إسلافنا ولكن استخدم وشاع في أوروبا بعد عصر الأنوار حينما قيل أن هناك مؤسسة للشأن الديني تختص بالكنيسة وما يتعلق بها ومؤسسات المجتمع المدني، ثم لما بدأ العسكريون يلعبون أدوراً في حياة الناس صارت هناك المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية ومؤسسات المجتمع المدني... أخونا الحبيب الشيخ / جمال قطب سيتولى الحديث عن المؤسسة الدينية، سيتناول هذا الجانب، سيلقى عليه من خلال خبرته الطويلة وتجاربه فيه أضواءً كاشفة نرجو الله أن تعين على إعطاء مؤشرات في عمليات بعث وتجديد شباب هذه المؤسسة وجعلها بحيث تخدم هذه الأمة وتخدم انطلاقة الإحياء والتجديد فيها للحاجة الماسة للأمة في وقتها هذا إلى هذه المؤسسة بالذات أكثر من أية مؤسسة أخرى، أترك الكلمة لأخينا وحبينا الشيخ / جمال الدين قطب ليتولى إنارة الجوانب المختلفة مما يتعلق بهذه المؤسسة في هذه السلسلة المباركة التي تناول مكتب المعهد في القاهرة فيها قضايا المؤسسة والمؤسسات من جوانب مختلفة فأرجو أن يتفضل مشكوراً بإتحافنا بما لديه من خبرة ثرية وتجارب غنية ويسلط الأضواء على هذه المؤسسة باعتبار ما هو كأن وباعتبار ما ينبغي أن تكون عليه، فجزاه الله خيراً.

المؤسسة الدينية فضيلة الشيخ / جمال قطب

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، بداية نشكر المعهد العالمي للفكر ومركز الدراسات المعرفية، كما أعيد البدء بشكر استأذنا فضيلة الدكتور / طه على تشريفه لي شخصياً بتقديم تلك الورقة وبحضوره معنا، فأهلاً ومرحباً بكم جميعاً وبعد... في تنمة لما تركه لي أ.د. طه فعلاً ليس في الإسلام ما يسمى بالمؤسسة الدينية^(١) وإذا شئنا أن نضع لها المسمى الإسلامي في تقديري فهي مؤسسة الدعوة لأن كلمة المؤسسة الدينية كلمة تاريخية في أوروبا مشبوهة، إنها تريد أن تقيم رقابة على قلوب الناس تبيع صكوك الغفران، تملك بمفردها التحليل والتحریم، تنصب الحكام أو تعزلهم تعلن الحرب (الصليبية)، فالمؤسسة كانت تريد أن تستقل وأريد أن أكون واضحاً لو أتيح ما كان متاحاً في أوروبا في بلد إسلامي لا ينبغي أن يستقل رجالاً بهذا الأمر ولو كانوا في حجم خليفة رسول الله ﷺ "أبو بكر الصديق" رضي الله عنه، فالوحي نزل ليوحد بين أيدي قوم يشاور بعضهم بعضاً لا تستقل فيه فئة بالقرار، هذا في مقتضى التلقي وتنزيل المتلقي على الواقع أما وصف الواقع لا بد أن يكون في أيدي آخرين غير هؤلاء الذين يدرسون الوحي، بمعنى كما انتهى الفقه الإسلامي منذ أمد إلى أن القاضي لا يحكم بعلمه لا بد أن مؤسسة الدعوة إذا سميت بهذا الاسم - لا تقضي بعلمها أنها تأتي بعلماء يفتونها بما يصلح و بما لا يصلح. فهي مؤسسة دعوة و إذا أردنا أن نمر عليها في هذه الجلسة المباركة فهي لها زوايا متعددة تاريخها

(١) لم يعرف الإسلام وجود مؤسسة دينية رسمية تشابه المؤسسات الدينية اليهودية والنصرانية التي تهيمن على علاقات الإنسان مع ربه، وتحتكر التحدث باسم الدين أو تقوم بتفسيره. وإنما ترك كل ذلك لعامة الناس. وهناك آية في القرآن الكريم تدعو المسلمين للتفقه في الدين وهي {وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ} (التوبة: ١٢٢) وهي تشير إلى ضرورة قيام نفر من كل فرقة من فرق الأمة ممن لهم قدرة علمية وفكرية ليتفقهوا في الدين، ولكنها لا تشير إلى احتلال تلك الطائفة موقعا مميزاً دينياً، أو تشكيلها طبقة خاصة مقدسة، كما هو الحال لدى اليهود والنصارى. بتصرف من مقالة بعنوان "دور المؤسسة الدينية السننية في تكريس الفكر الاستبدادي" مقالة غير منشورة، أحمد الكاتب.

وواقعها الذي نعيشه ومستقبلها الذي نرجوه لها هذا كله لا يمكن أن يوفى لا من شخص مثل ولا في وقت ضيق مثل وقت حضراتكم لذا سوف نأخذ فقط لمحة من الماضي ونحن نصف الحاضر حتى نضع أيدينا على ما نريده من هذه المؤسسة كما نتصور من دراسة وحي الله لنا وبلاغ رسول الله ﷺ المين للوحي ومن التجربة البشرية منذ زمن أبو بكر رضي الله عنه وحتى يومنا هذا.

معنى كلمة مؤسسة

كلمة مؤسسة لا بد أن تكون ذاتية الحركة لا أحد يغلق عليها منافذها من الخارج هذا ما نعنيه، لا بد أن تكون ميزانيتها مستقلة وتعمل على تنميتها واستخدامها الاستخدام الأمثل وتتحكم فيها لا سلطان يحكمها ولا تيار يمنع عنها، ولعلى أوضح بأمر حدث في عصرنا الحديث في أول النصف الثاني من القرن العشرين حينما أفتى رجال الدعوة بالسعودية بعدم جواز تحصيل جمارك أو ضرائب على الدخان الداخل للمملكة العربية السعودية. المستوردون تحيروا وتحذثوا مع ملك السعودية كيف من يأتي بثياب وملابس يدفع ضرائب ومن يأتي بمنكر لا يدفع وكان الملك "عبد العزيز آل سعود" رحمه الله عليه - مع أنه حاكم إلا أنه كانت له مسحة فقه - فأصدر قرار بعدم صرف رواتب المشايخ في بداية أول شهر يلى - وهذه حقيقة تمسني أنا شخصياً - وتأخرت الرواتب لمدة شهر، فسأل المشايخ وزير المالية عن تأخر الرواتب، فرد قائلاً: ليس لدينا لكم رواتب فأنتم أفتيتم أن الدخان حرام ولا تؤخذ عليه جمارك أو ضرائب، فردوا أنه مكروه وليس حراماً ويجب أن تؤخذ الجمارك والضرائب عليه.

هذه حادثة ثابتة في الأوراق وليست من دهاليز القصور فلا بد وأن تكون المؤسسة مستقلة حتى ولو أفتت بالكراهة، بالمنع، بالحظر المؤقت لا بد أن تعنى ما تقول فهذا ليس مجرد بيان صحفي، فأول سمات الاستقلال أن تكون حرة في ميزانيتها، وأن تكون حرة في تجنيد كوادرها... فعلى سبيل المثال الأجيال التي في عصرنا أو في القرن العشرين عندما بدأ بدا الانتقال من نظام التعليم التقليدي إلى نظام التعليم الحديث، قالوا لمن يريد أن يتعلم ويدخل أولى ابتدائي، أن يكون حافظاً للقرآن والمتون، وكانت المتون ٦٥ متناً منهم ألفية بن مالك وبعد ذلك يتدرج الطالب في سلك التعليم إلى أن يصل للجامعة.

لذلك كنت تجد خطيب الجامع حاصل على ابتدائية على سبيل المثال، أو شيخ بلد وعمدة ولكنه رجل مثقف جداً وهو لم يكمل الابتدائية فعلمه على الأقل حفظ القرآن وحفظ ٦٥ (متناً) حفظهم وفهمهم.

أما الآن فقد تكون نتيجة الدفعة ٣٠% ولكن من أجل السلام الاجتماعي القيادة السياسية لا تنفعها هذه النسبة فتجعلها ٩٠% فيصعد من رسب في جزء "عم" فيظل في العام التالي ضعيف المستوى وكما نجح ومر في العام السابق يمر هذا العام إلي أن نفاجاً بمدرس أو بخطيب يجهل الدنيا كلها فلا تصبح مؤسسة... فالمؤسسة تستطيع أن تجند كوادرها تستطيع أن تضع منهجها، أن تعد مندوبيها، مستقلة في إدارتها في ميزانيتها، في وضع مناهجها غير ذلك لا يسمى مؤسسة وليس من التأسيس في شيء..

المؤسسة الدعوية

الواقع أن المؤسسة الدعوية في مصر بلغت غاية في القوة يشهد لها تاريخ غيرنا، عندما تقرأ تاريخ الحركة الصليبية في أوروبا يقولون "طرقنا أبواب عشرين بلداً استطعنا أن نجوس فيها الديار ونستولي عليها إلا عندما ذهبنا إلي مصر تمت مقاومتنا وعدنا خائبين" عندما تقرأ تاريخ حروب التتار في المنطقة يذكر أنهم مروا من شرق آسيا وعند مصر وقفوا. بطل العصر الحديث وزعيم مدخل التنوير "نابليون"^(٧) جاء إلى بر مصر فحطمت أحلامه.. وهذه هي القضية التي تفرق بين

(٧) = قبل قيام الحملة الفرنسية على مصر، قدم شارل مجالون القنصل الفرنسي في مصر تقريره إلى حكومته في ٩ فبراير ١٧٩٨م يجرؤها على ضرورة احتلال مصر، ويبين أهمية استيلاء بلاده على منتجات مصر وتجارتها، ويعدد لها المزايا التي ينتظر أن تجنيها فرنسا من وراء ذلك. وبعد أيام قليلة من تقديم تقرير مجالون تلقت حكومة فرنسا تقريراً آخر من - تاليران - وزير الخارجية، ويحتل هذا التقرير مكانة كبيرة في تاريخ الحملة الفرنسية على مصر حيث عرض فيه للعلاقات التي قامت من قديم الزمن بين فرنسا ومصر وبسط الآراء التي تنادي بمزايا الاستيلاء على مصر، وقدم الحجج التي تبين أن الفرصة قد أصبحت سانحة لإرسال حملة على مصر وفتحها، كما تناول وسائل تنفيذ مشروع الغزو من حيث إعداد الرجال وتجهيز السفن اللازمة لحملهم وخطة الغزو العسكرية، ودعا إلى مراعاة تقاليد أهل مصر وعاداتهم وشعائرهم الدينية، وإلى استمالة المصريين وكسب مودتهم بتبجيل علماءهم وشيوخهم واحترام أهل الرأي منهم؛ لأن هؤلاء العلماء أصحاب مكانة كبيرة عند المصريين.

أعد نابليون وحكومة الإدارة الفرنسية حملة على مصر في عام ١٧٩٨م وكانت الحملة مكونة من ٣٦ ألف جندي. وفي يوم ١٩ مايو ١٧٩٨ ألق أسطول فرنسي كبير مكون من ٤٠٠ سفينة تقودهم سفينة القائد (اوريليان) والتي تعني الشرق من ميناء طولون، وبلغ =

=[الإنجليز](#) أخبار مغادرة [نابليون فرنسا](#) وعهدوا إلى [نيلسون](#) باقتفاء أثره وتدمير أسطوله، فقصده إلى [مالطة](#) ولكنه وجد أن [أسطول نابليون](#) غادرها نحو [الشرق](#) منذ خمسة أيام، فرجح أنها تقصد [مصر](#) واتجه إلى [الإسكندرية](#) وبلغها يوم ٢٨ يونيو ١٧٩٨ فلم يعثر هناك للفرنسيين على أثر وحذر المصريين. وقد وصل الأسطول الفرنسي غرب الإسكندرية عند [أبو قير](#) في أول يوليو ١٧٩٨، وبادر بيانزال قواته ليلاً على البر ثم سير جيشاً إلى الإسكندرية. أنزلت [المراكب الحربية](#) الفرنسية الجيش الفرنسي في ١٧٩٨ في [الإسكندرية](#)، ووجه [نابليون](#) في اليوم ذاته نداءً إلى الشعب المصري، وأصدرت الحملة نداء إلى الشعب بالهدوء والتعاون وأن نابليون قد أعتنق [الإسلام](#) وأصبح صديق وحمي [الإسلام](#). استولى [نابليون](#) على أغنى إقليم في [الإمبراطورية العثمانية](#)، وطبقاً للبر وباجندا الحربية أدعى أنه "صديقاً للسلطان العثماني" وأدعى أيضاً أنه قدم إلى مصر "للاقتصاص من [المماليك](#)" لا غير، باعتبارهم أعداء [السلطان](#)، وأعداء الشعب المصري وهذه رسالة نابليون بوناپرت الذي دعاه المؤرخين المسلمين الجنرال علي إلى شعب مصر: "بسم الله الرحمن الرحيم، لا اله الا الله وحده ولا شريك له في ملكه... ايها المشايخ والأئمة... قولوا لأمتكم أن الفرنسيات هم أيضاً مسلمون مخلصون وإثبات ذلك انهم قد نزلوا في روما الكبرى وخزّبوا فيها كرسي البابا الذي كان دائماً تحت النصارى على محاربة الإسلام، ثم قصدوا جزيرة مالطا وطرودوا منها الكواليرية الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين، ومع ذلك فإن الفرنسيات في كل وقت من الأوقات صاروا محبين لمخلصين لحضرة السلطان العثماني.. أدام الله ملكه... أدام الله إجلال السلطان العثماني أدام الله إجلال العسكر الفرنسيات لعن الله المماليك وأصلح حال الأمة المصرية". وظل [محمد كريم](#) يقاوم تقدم [الجيش الفرنسي](#) في [الإسكندرية](#) وظل يتقهقر ثم اعتصم [بقلعة قايتباي](#) ومعه مجموعة من المقاتلين، وأخيراً أستسلم وكف عن القتال، ولم يكن بد من التسليم ودخل [نابليون](#) المدينة، وأعلن بها الأمان. وفي ٦ سبتمبر ١٧٩٨ اصدر [نابليون بوناپرت](#) أمراً بتنفيذ عقوبة [الاعدام](#) في [السيد محمد كريم](#) "بميدان الرميّة" في [القاهرة](#). أصبح [نابليون بوناپرت](#) حاكماً مسلماً اسمه "بوناپرتي باشا"، وكان يطلق عليه المسلمين اسم [علي نابليون بوناپرت](#)، وكان يتجوّل وهو مرتدي [الملابس الشرقية والعمامة والجلباب](#). وكان يتردد إلى [المسجد](#) في أيام [الجمعة](#) ويسهم بالشعائر الدينية التقليدية [بالصلاة](#)، وكوّن نابليون [ديواناً](#) استشارياً مؤلفاً من [المشايخ والعلماء المسلمين](#) مكوناً من ١١ عالماً ويرأسه [الشيخ عبد الله الشرفاوي](#). إلا أن أغرب الوثائق هي وصيته [لكليبير](#) التي يقول فيها: إذا أردت أن تحكم مصر طويلاً فعليك باحترام مشاعر الناس الدينية واحترام حرمان منازلهم. ووثيقة أخرى شديدة الإثارة عن حلم [نابليون](#) بحفر [قناة السويس](#) وعدم إضاعة قطرة واحدة من ماء [النيل](#) إذا قيد له أن يحكم [مصر](#) طويلاً وأن يجعل من [مصر](#) قاعدة لإمبراطورية هائلة شرق [السويس](#) تمتد حتى [إيران وأفغانستان](#)، فأنا لست أقل من [الإسكندر الأكبر](#). رغم حزني الشديد لأن الإسكندر غزا مصر في سن السادسة والعشرين بينما أنا في الثامنة والعشرين. وهناك وثيقة أخرى رقم ٣٦١٨ بتاريخ ٤ نوفمبر ١٧٩٨ يوقع فيها [بوناپرت](#) علي قرار عسكري بأن تدفع فرنسا رواتب شيوخ [الديوان](#) وهم [الشيخ إسماعيل البراوي](#) والشيخ يوسف الموصل والشيخ عبد الوهاب الشراوي والشيخ سليمان الجوسقي والشيخ أحمد الشرفاوي. ويبدو أن هؤلاء لم يكونوا قد انضموا إلى علماء [الديوان](#) في تكوينه الأول. وهناك أوامر عسكرية في سطور قليلة تكشف عن كيفية إدارة شؤون [الجيش الفرنسي](#) في مصر. وتكشف الوثائق عن وجود مراسلات بين [المعلم يعقوب](#) قائد كتيبة [الأقباط](#) وجرجس الجوهري أحد أعيان [أقباط مصر](#) وهي خطيرة لأنها تكشف عن مخططات واسعة المدى للفصل بين [أقباط مصر](#) ومسلميها (الرسالة رقم ٣٨٧٢ بتاريخ ٧ ديسمبر ١٧٩٨). ثم هناك رسالة تهتت بتاريخ ٢٦ فبراير ١٧٩٩ تحت رقم ٤٢٢٢ للجنرال [مينو](#) علي قيامه بإلقاء [خطبة الجمعة](#) كمسلم في [مسجد غزة](#) في أثناء [الحملة علي الشام](#) ويقول له: إن أفضل الطرق للحفاظ علي السلم في مصر هو تبني عقيدة الإسلام أو علي الأقل عدم معاداتها واجتذاب ود [شيوخ الإسلام](#) ليس فقط في مصر بل في [العالم الإسلامي](#). وتكشف وثائق أخرى عن توصيف دقيق [بقلم نابليون](#) نفسه لبعض [المعارك الحربية](#) مثل [معركة الرحمانية](#) (رقم ٤٢٢٦ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٧٩٩) وأخرى في اليوم التالي ثم أخرى لأهالي [القاهرة](#) للتأكد من حيادهم في حربه ضد مسلمي الشام. ثم عشرات الرسائل والأوامر بإعدام المجرمين وقطاع الطرق في =

عصرين من عصور مؤسسة الدعوة... الصليبية العالمية "تورمت" ماذا وقد سقط المماليك؟ ماذا وقد سقط الجيش؟ ماذا وقد سقط ما يسمى بالدفاع المدني؟ ما الذي جعل مصر تثبت لدرجة رجوع نابليون إلى فرنسا فاراً ويترك القائد "كليب" فيقتل على يد "سليمان الحلبي"، و القائد "مينو" يعلن إسلامه، انتهى حلم فرنسا في الشرق ببركة ماذا؟ بدأت الصليبية العالمية تدرس ذلك فوجدوا أن المماليك سقطوا، أصحاب الأموال سقطوا، مؤسسات الدولة سقطت ولم يبق إلا ثقة بين رجال مؤسسة الدعوة وبين الشعب (ثورة القاهرة الأولى والثانية)..

تاريخ اختيار شيخ الأزهر

هذه هي طبيعة المؤسسة أن تكون موضع ثقة.. ممارساتها، أداؤها، لا يجرب عليها حظ نفسها، لا يجرب عليها الافتئات.. كيف كان يأتي شيخ الأزهر؟ إلى أن تولى محمد علي السلطة لمدة ١٠٠٠ سنة - كان الأزهر يُدرس الأربعة مذاهب، المدرسين يعرفون مشايخهم، أرقى رجل علماً في المذهب هو شيخه، يليه مفتي المذهب فكانوا يقولون مفتي المالكية، مفتي الحنفية، فيجتمع هؤلاء الثمانية إذا اختاروا واحداً يرسل إلى الحاكم يصدر به قرار شيخ الأزهر، إذا لم يختاروا التقارب بين اثنين منهم فحتماً عليهم أن يرسلوا ثلاثة للحاكم ليختار واحداً من بينهم. واستمر الأزهر ألف سنة لا تجد في مصر تطرف ولا إرهاب ولا قتل ولا ترصب بأحد.. لما؟ لثقة الشعب أن هؤلاء إذا نطقوا (فهم مستقلون) لا يبعون جيهم ولا يبحثون عن منصب ولا تجرى ألسنتهم خلف ما يلقي

=القاهرة وأيضاً إعدام جنود فرنسيين ثبت إجرامهم في حق الأهالي. علي أن أشد هذه الوثائق إثارة هي الوثائق الأخيرة التي وقعها قبل رحيله عن مصر ومنها وصيته [للجنرال كليب](#) رقم ٤٧٥٨ بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٧٩٩ ثم وثائق أخرى تثبت أنه كان ينوي بعد عودته إلى فرنسا إرسال تعزيزات وجيش جديد لمصر لكن استسلام [مينو](#) في الإسكندرية في يوليو ١٨٠١ قضى نهائياً على حلمه. من أقوال نابليون حول مصر: ١. في [مصر](#) لو حكمت لن أضيع قطرة واحدة من [النيل](#) في البحر وسأقيم أكبر مزارع ومصانع أطلق بها إمبراطورية هائلة ولقمت بتوحيد [الإسلام](#) و [المسلمين](#) تحت راية [الإمبراطورية](#) ويسود العالم السلام الفرنسي. ٢. في مصر قضيت أجمل السنوات ففي أوروبا الغيوم لا تجعلك تفكر في المشاريع التي تغير التاريخ أما في مصر فإن الذي يحكم بإمكانه أن يغير التاريخ. ٣. لو لم أكن حاكماً علي مصر لما أصبحت إمبراطوراً علي فرنسا. ٤. [الرسول محمد](#)، بني [إمبراطورية](#) من لا شيء.. من شعب جاهل بني أمة واسعة.. من الصحاري القفر بني أعظم إمبراطورية في التاريخ. ٥. [الإسلام](#) كالمسيحية تفسدهما السياسة ويلعب القائمون عليها [بالنار](#) إذا تحطوا حدود [أماكن العبادة](#) لأنهم يتركون مملكة [الله](#) ويدخلون مملكة [الشیطان](#). ٦. حلمي تجسد في [الشرق](#) بينما كاد يتحول إلى [كابوس](#) في [الغرب](#). ويكيديا الموسوعة الحرة.

لها من شباك العولة أو غيرها... ثم بدأت الصليبية ترسم سياساتها كيف يتعامل الغرب معنا وكيف تختار أنواع الحكم هنا - تختار من وتدع من؟ بدأ محمد على - وهو من أتى على يد المشايخ - فنفاهم لأنهم هم من أتوا به وهم من يستطيعون أن يذهبوا به مرة أخرى إذا رأوا عدم صلاحه، كما فعلوا مع نابليون وقاوموه ودعوا الشعب لمقاومته حتى هرب ولم تستمر الحملة الفرنسية إلا ثلاث سنوات.

تدخل السياسة في المؤسسة الدينية

من هنا بدأت السياسة تتدخل في شؤون المؤسسة ثم بدأت تبعث قليلاً من المال وتحجبه إلى أن صار الوضع كم نرى الآن.. لأول مرة الأزهر من ألف سنة يدرس لطلبة الأزهر كتاب - أيًا كان رأينا في هذا الكتاب - من تأليف الإمام الحلي (الشيخ / سيد طنطاوي) في فترة حكمه هذا ليس نظام مؤسسات، فهل جئت من فراغ أين الكتاب الذي تعلمت عليه؟ لو كتب عليه حاشية أو ألف كتاب ينقده يمكن أن يدرس بعدك ويمر بالمراحل المتعارف عليها في إجازة تدريس الكتب في الأزهر، يدخل مجمع البحوث ويأخذ فيه قرار ويعمل فيه منهج.. لكن أنت تتولى الأمر كشيخ أزهر وتريد أن تخرج أجيالاً بفكر رجل لا ثاني له فهذا ليس نظام مؤسسات بل إنشاء مذهب بالقوة، وتيار آخر فإذا كنت أنت في حكم "س" أو "ص" من المؤسسات فقدت مؤسسة الدعوة معناها... حتى تولى محمد على وأسرته إل ١٥٠ سنة حتى بداية الثورة - بقيت المؤسسة في تلك الفترة نصف الفترة قوية (تعالج آلام الصدام مع الرجل الأول فقط وتجتازه إلى أن كثر رواد المدرسة الغربية من أبنائنا وبدأ الفكر الصليبي يتسلل).

ما الذي حدث؟

ما الذي يقصم الظهر؟ الحوار في غير طائل، جدل غير المتخصص، دعوى الرأي والرأي الآخر، لنتبه متى يكون الرأي الآخر لا بد أن يكون هناك صاحب قرار فخلال نصف الفترة كانت المؤسسة الدينية قوية تؤدي دورها، ولكن كيف تخرق؟ تم ذلك على مرحلتين. كان في مصر نظام قضائي اسمه النظام الشرعي - هذا بخلاف المؤسسة الدينية - المؤسسة القضائية، كل محافظه بها ٣

أو ٤ محاكم ابتدائية ومحكمة كلية ومحكمة عليا تسمى المحكمة العليا الشرعية^(٣). نائب رئيس كل

(٣) كانت المحاكم الشرعية هي الهيئة القضائية الأساسية في مصر في العصر العثماني، حيث كانت تنظر في جمع أنواع النزاعات المدنية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية. وكانت مصر تتبع نظام قضاة المذاهب الأربعة، ولكن القاضي الحنفي كانت له الرئاسة لأن المذهب الحنفي كان المذهب الرسمي للدولة العثمانية. وكان قاضي القضاة (قاضي عسكر) يعين من استانبول، ثم يقوم هو بتعيين نواب له في محاكم القاهرة والأقاليم.

مراحل إقصاء الشريعة الإسلامية عن الحكم في الديار المصرية:

- أول من حاول أن يتلاعب بالشريعة الإسلامية في العصر الحديث في الديار المصرية هو نابليون بونابرت عندما احتل مصر سنة ١٢١٤هـ / ١٧٩٨م حيث حاول تغييرها واستبدالها بالقانون الوضعي ومن أجل ذلك أنشأ في مصر محكمة سهاها "محكمة القضايا" وهي هيئة تتكون من اثني عشر تاجراً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من المسيحيين وأسند منصب الرئاسة فيها إلى قاضي قبلي وجعل من اختصاصها النظر في المسائل التجارية ومسائل الموارث وقد شكلت هذه المحاكم في كل من الإسكندرية ورشيد ومياط.
- ثم أنشأ خليفة نابليون "منو" لكل طائفة من الطوائف غير الإسلامية من الأقباط و الأروام و اليهود وغيرهم محكمة خاصة يتولى رئاستها قاضي على نفس الملة وذلك كي تنافس هذه المحاكم الشرعية التي كانت ما زالت قائمة وتعمل.
- وفي عهد "محمد علي" تقلص القضاء الشرعي حيث أنشأ ما يسمى "بالمجالس القضائية المحلية" بجانب المحاكم الشرعية وقد أخذت هذه المجالس كثيراً من اختصاصات المحاكم الشرعية، ولكن ظلت المحاكم الشرعية هي التي تحكم بين الناس في الديار المصرية حتى سنة ١٨٥٦م ولكن منذ هذه السنة رأت الحكومة المصرية في عهد سعيد باشا إنشاء محاكم سميت 'مجالس قضائية محلية' وكانت تحكم بمقتضى الخط المهيوني ثم تشعب القضاء في مصر نتيجة المعاهدات الخارجية والامتيازات الأجنبية التي كانت وإبلاً على الخلافة والمسلمين وأصبح قنصلية البلاد الأجنبية يحكمون بين رعاياهم والحائزين للحماية.
- وفي عهد الخديوي إسماعيل سنة ١٨٦٣م وجد أن النظام القضائي الذي يخضع له الأجانب في حالة فوضى شديدة وفكر إسماعيل في إنهاء كل هذه الفوضى وإعادة الحكم بالشريعة الإسلامية ولكن بطانة السوء لا تأمر إلا بالشرف ولا تدعو إلى خير أبداً خذلته عن ذلك حيث عمل "نوبار" (مسيحي) الذي كان يعمل وزيراً للخارجية إلى إيجاد فكرة المحاكم المختلطة وقد وافقت الدول صاحبة الامتيازات على فكرة نوبار باشا لأنها تهدف في المقام الأول لإقصاء الشريعة وبالفعل قامت المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٠م وقد اشترطت الدول الأجنبية أن تكون مصادر تلك المحاكم المختلطة مستمدة من القوانين الفرنسية!! وقد كلف محام فرنسي يدعي "مونوري" بوضع القوانين التي ستطبق على تلك المحاكم.
- تألفت في أواخر سنة ١٨٨٠م لجنة لوضع لائحة لمحاكم نظامية وقامت هذه اللجنة المشكلة من المسيحيين فقط لتقنين القوانين الوضعية ولكن اشتعال الثورة العربية حال دون إكمال تلك المهمة الخبيثة، فلما احتل الإنجليز مصر أعادوا عمل تلك اللجنة الشريرة وأكملت مهمتها سنة ١٨٨٣م إلى الوجه القبلي وهكذا أقصيت الشريعة الإسلامية واستبدل بها القانون الوضعي الفرنسي ولم تعد المحاكم الشرعية هي صاحبة الاختصاص العام ولم يبق في اختصاصها إلا الأحوال الشخصية.

ثورة يوليو وإلغاء المحاكم الشرعية: =

محكمة هو مفتى هذه الدائرة، أي مفتى قضايا هذه المنطقة كلمه مفتى في مصر منذ ألف سنة وأكثر تعنى أنه مفتى قضائي كوكيل النيابة، لدرجة أن أي مفتى في أي محكمة عندما كان يدخل الجامع بعمامته فيطلب منه أن يصلي بالناس إماماً فيرفض لأنه ليس إمام راتب للمسجد، فالمسجد معين له إمام أما لكي لا يحدث لبس على الناس وكان أيضاً لا يخطب الجمعة، لا يصدر بياناً على الناس، كعمل القضاة، فتفتق ذهن الانجليز مع الخديوي عباس على أن يقللوا من نفوذ شيخ الأزهر فقالوا بدلاً من أن يستمع الناس إلى رأى رجل واحد فلنجعله رأيين - فطرح رأيين على أمة المقصود بذلك تقسيمها لناديين ثم هناك أربعة مذاهب فتنقسم الأمة بعد ذلك بدلاً من رأيين إلى أربعة فرق فلا تنتج.. فنجد أن أوروبا خمسة وعشرون دولة تجمعت تحت عملة واحدة وقرار واحد ودستور واحد، والمسلمين في مصر وغيرها يسيروا وراء أربعة مذاهب وأربعين إماماً.. فبدأوا هذه اللعبة على مصر، وأشير إلى المحكمة العليا الشرعية كان يرأسها شيخ الأزهر، وآخر من تولى هذا المرحوم الشيخ / حسونة النواوى^(٤) وقبله الشيخ / عباس المهدي العباسي^(٥) كل منهم لمدة ربع قرن

- =عندما قامت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢م كانت تهدف في المقام الأول لإقامة دولة على الطراز الجمهوري العلماني على النمط الغربي لذلك فكان من الضروري لقبولها على الساحة الدولية أن تقدم القرابين اللازمة لنيل رضا الدولة الصليبية بإعلان التأكيد على علمانية الدولة بنبذها التام للشرعية الإسلامية.
- أصدرت الثورة سنة ١٩٥٢م قانوناً يقضي بإلغاء الوقف الأهلي تمهيداً لإلغاء محاكمة الخاصة ثم أصدرت في ٤ صفر ١٣٧٥هـ / ٢١-٩-١٩٥٥م قراراً فُشل في اتخاذه كل أعداء الإسلام الذين تقلبوا على حكم مصر من لدن نابليون حتى خلفاء محمد علي وآخرهم فاروق حيث أصدر قراراً بإلغاء المحاكم الشرعية الخاصة بالأحوال الشخصية تماماً وضمها للمحاكم العامة وألغيت كل القوانين المتعلقة بترتيبها واختصاصها وألحقت دعواي الأحوال الشخصية والوقف والولاية إلى القضاء العادي. ويكيبيديا الموسوعة الحرة

(٤) في الثامن من المحرم سنة (١٣١٣هـ الموافق ١٨٩٥م) أصدر الخديوي عباس حلمي الثاني قراراً بتعيين الشيخ حسونة النواوي شيخاً للجامع الأزهر، وكان الشيخ حسونة النواوي من نوابغ رجال الأزهر، وعمل بتدريس الفقه في كليتي: الحقوق، ودار العلوم. ووضع مؤلفاً بعنوان (سلم المسترشدين في أحكام الفقه والدين)، وقد رزق هذا الكتاب الذبوع والانتشار، واشتهر شهرة واسعة جعلت القائمين على نظارة المعارف يقررون تدريسه بالمدارس الأميرية. إصلاح الأزهر في عهده:

بادر الشيخ حسونة النواوي إلى الدعوة إلى إصلاح الأزهر منذ أن تولى المنصب الجليل، وارتبط اسمه بالقانون الذي صدر بعد سنة واحدة من توليه المشيخة في (٢٠ من المحرم ١٣١٤هـ الموافق ١٨٩٦م) وكان للشيخ "محمد عبده" يد صادقة وراء إصدار هذا القانون، الذي خطا بالأزهر خطوة واسعة نحو الإصلاح؛ إذ حدّد هذا القانون سن قبول الطالب بالأزهر بخمسة عشر عاماً،

على الأقل. الشيخ حسونة ظل ستة عشر عاماً في المنصبين وقبله الشيخ المهدي العباسي، وقد كان أعجوبة حيث كان جده مسيحي وأسلم وتولى هو مشيخة الأزهر والإفتاء ثلاثة وعشرون عاماً، واستقال منها برغبته.

تاريخ دار الإفتاء

فمعنى مؤسسة أنها تملك قرارها ولا ينازعها أحد الرأي، فقوة وحدة الأمة التي تعبد إلهها واحداً وتتبع كتاباً واحداً وجاءها نبي خاتم إن تجمع على رأى واحد... فتم تلميع الشيخ محمد عبده^(١) رحمة الله عليه وهو مفتى قضاء (أول من شق هذا المنصب) فقالوا بأنه مفتى المحكمة العليا الشرعية (مفتى الديار المصرية) ويكون غير شيخ الأزهر وقيل للشيخ ستعين مفتى تمهيداً لتعيينك للمشيخة، وقيل له أنت زعيم التنوير، وهؤلاء الجماعة هم المحافظين وبدأت الجرائد تجرد من يتكلم بلغة غير اللغة التي تعودوها من الأزهر فرحب به قوم وهذه قصة ما يسمى بالاستنارة ومحمد عبده والفكر والتنوير... كل هذا الكلام لأنه قال للأزهر لا، فلما قال لا للأزهر لم يعد

= وأن تكون له دراية بالقراءة والكتابة، وأن يكون حافظاً للقرآن الكريم أو على الأقل نصفه، ومنع هذا القانون تدريس كتب الحواشي منعاً باتاً، وقصرها على الطلبة المتقدمين دراسياً، ونظم القانون الامتحانات، وجعلها على مرحلتين:

- الأولى بعد ثماني سنوات من التحاق الطالب بالأزهر، وتحصيله ثمانية علوم على الأقل من علوم اللغة والدين، ويختبر أمام لجنة تتكون من ثلاثة من العلماء برياسة شيخ الأزهر، والناجحون إما أن يكملوا دراستهم بالأزهر في المرحلة التالية، وإما أن يتم تعيينهم في وظائف الإمامة والخطابة والوعظ بالمساجد.

- وأما المرحلة الثانية فتنتهي بامتحان الشهادة العالمية لمن أمضى اثنتي عشرة سنة من الدراسة، وتلقى العلوم المقررة بالأزهر، ويصبح من حق الحاصلين عليها التدريس بالأزهر.

وعني القانون بشئون الطلاب، فاهتم بتحسين أحوالهم المعيشية، ووسع لهم في المساكن الصحية، وحدد لهم بعض المعونات المالية.

(٢) أحد شيوخ الأزهر وهو الشيخ محمد العباسي المهدي كان جده لوالده نصرانيا أسلم علي يد الشيخ الحفني الإمام الثامن من شيوخ الأزهر.

(١) "الإمام" محمد عبده، ولد محمد بن عبده بن حسن خير الله سنة ١٢٦٦ هـ الموافق ١٨٤٩م في قرية محلة نصر بمركز شبراخيت في محافظة البحيرة. في سنة ١٨٦٦م التحق بالجامع الأزهر، وفي سنة ١٨٧٧م حصل على الشهادة العالمية، وفي سنة ١٨٧٩م عمل مدرساً للتاريخ في مدرسة دار العلوم وفي سنة ١٨٨٢م اشترك في ثورة أحمد عرابي ضد الإنجليز، وبعد فشل الثورة حكم عليه بالسجن ثم بالنفي إلى بيروت لمدة ثلاث سنوات، وسافر بدعوة من أستاذه جمال الدين الأفغاني إلى باريس سنة ١٨٨٤م، وأسس صحيفة العروة الوثقى، وفي سنة ١٨٨٥م غادر باريس إلى بيروت، وفي ذات العام أسس جمعية سرية بذات الاسم، العروة الوثقى. محمد عبده رائد الإصلاح في العصر الحديث من موقع إسلام أون لاين.

هناك من يقف أمام الخديوي ولم يبق من يؤكد مشروعية الجهاد ضد الانجليز أصبح هناك رأيين، من يدعو للجهاد وآخر يدعو للتسامح والبطء والأول وراءه ثلاثة أو أربعة أحزاب والآخر سجل له ثلاثة أو أربعة أحزاب فهذا هو المناخ.

عندما نسمع أن فلاناً بعلمه وبقيمته وبكرامته أصبح مفتي الديار المصرية يمكن أن ينشئ مؤسسة بمفرده. أنا أقول لا، فالإفتاء جزء من كل لا بد أن يكون لديك المنهج والأتباع والقرار والمسائل التي تقرها، لكن إفتاء في الهواء فأنت تتقنى فلا يوجد شيء اسمه مؤسسة إفتاء، فإذا لم يدخل الإفتاء تحت عباءة الأزهر فأكون عن غير عمد سرت في الطريق الذي رسمه غير الأمة لأبنائها.

الأزهر به مشاكل، أصححها، لا أستطيع أن أصححها أستقبل لكن أن تقوم دار الإفتاء التي أنشئت لكي تصدر الفتوى من لجنة علماء وتحضر مجموعة علماء من تلامذة أو زملاء المفتي وأفتي بهم وأقوم بتدريب المفتين، نفس هذا الكلام ستجدونه بشكل أبشع في الجزء الثاني، هل أصغر يدرس ما يراه ليس له مجلس أعلى يراجعها، رجل يقدم ويؤخر أياً كان هذا الرجل، صلاحية دار الإفتاء حتى تاريخه حتى لو صدر لها قرار لها بالاستقلال ليس في وسعها أن تكون مؤسسة لأنه ليس لديها ما تربيته وليس لديها الكوادر التي تصعد منهم وليس عندها من تشاوره هو رجل ويؤتى إليه بحواشي الدار من أكثر من جهة قد تمتد ساعده ويستطيع أن يدبر بند فينتدب عشرة أو اثني عشر وكيل نيابة من خريجي كلية الشريعة أو حوالي عشرين أو ثلاثين من المعيدين بصفة مؤقتة لكن المؤسسة بعملها قول رجل والباقي سكرتارية لا قيمة لهم ولا معول عليهم، وتطغى المؤسسة السياسية في التعمية على الناس.

هو وكيل وزارة عدل، بدرجة وزير لكن يشاور من؟ يشاور من يعجبه ليس له خطة ملزمة ليس من الضروري أن يذهب لكلية الشريعة ويأتي بالدعاة، غير ملزم أن يقرع حجه الحنابلة بحجة الشافعية، من يروق له كشخص، لا معقب عليه من جهة الشرع لكن عليه ٥٠٠ معقب من جهة الإدارة. ودعني أقول لك كلنا رموز هذه المؤسسة في الإفتاء وفي الأزهر مشايخنا وإخواننا لا نُجرح أحد ولكن نصف واقع، حينما تعرض قضية ترى فيها رأى رجل، قضايا الختان تسمع فيها رأى وزير الأوقاف، بعد جمعيتين على استحياء تقول أمانة الفتوى، أين مجمع البحوث؟ هذا هو

المطلوب إشاعته، هذا الرجل لم يوافق ولكن ذكر مذهبه، لكن الحكومة تريد هذا الرأي فتذيع ذلك في الإعلام.

لا أريد أن أقول عن تجربتي في السكرتارية الخاصة للمشيخة لكن أنا أصف واقع، ترى الرأي مربوط بشخص أين الثلاثة الآخرين، ولماذا عندما تخرجون تجمعوا المؤسسات، هل هناك شيء يسمى المؤسسات الدينية؟ يوجد جيش واحد وثلاثة مؤسسات؟ شرطة واحدة وثلاث رؤوس دينية؟ وعندما يريدون أن يوسعوا المؤسسة الدينية يأخذون رئيس الجامعة فتصبح أربعة. هذه عملية تضخيم وحسب. هذا ما تم في الإفتاء.

لعل استطرد دقيقه لكي أقول لكم كيف تم هذا؟ الشيخ محمد عبده كان أستاذاً في الأزهر، له عمود وتم اختياره لمنصب المفتى - انظر إلى التخيل - وسأقول معلومة جديدة على حضراتكم، منصب المفتى (موظف بوزارة العدل أو سابقاً قبل الدكتور نصر فريد واصل والشيخ علي جمعه) وكيل وزارة رئيس مصلحة الإفتاء بوزارة العدل حالياً على درجة وزير رئيس دار الإفتاء لكن مرؤوس للوزير مالياً وإدارياً وسياسياً شاء أم أبى، الشيخ محمد عبده رحمه الله عليه تولى الأمر وفي ذهنه أنه سيطور ويحدث، وجماعة الأزهر هؤلاء محافظين فكانت وزارة العدل وقتئذ كلها أجنب - المحاكم الشرعية متوقعة في مكانها - أين يضعوا مكتبه؟ وضعوه في الرواق العباسي باعتباره شيخاً، فقالوا لنجعل هذا المكتب هو مكتب المفتى فظل أربعة أشهر يزاول الإفتاء بحكم أنه مدرس في الأزهر من مكتبه في الرواق العباسي ثم تولى المشيخة الشيخ "الشربيني" رحمه الله عليه، وكان مدرك طبيعة الأزمة ويشعر بها وكان زميل الشيخ محمد عبده لكن في نفس الوقت شيخه ومدرس مثله - عهد إليه بالمشيخة وكان البروتوكول يقضي أن أمين الدار أو سكرتير الدار يصحب الشيخ الجديد ليعرفه بالكوادر الموجودة فطلب أول ما طلب أن يعرف إليه صانع القهوة، فأستغرب القهوجي لأنه يقدم القهوة للشيخ منذ ثلاثين عاماً فعرفه الصانع بنفسه فسأله الشيخ الشربيني من أين تصنع القهوة؟ فقال له من مياه الميضاة، فقال له إن شرط وقف الميضاة يقول: إن الماء لوضوء وطهارة طلاب العلم وليس لأي شيء آخر وأعطاه جنبهاً ليأتي بهاء القهوة من الخارج، فبالأمس لم أكن مسئولاً أما اليوم فأنا كذلك وتعرف على الموجودين حتى وصل إلى الشيخ "محمد عبده" فتم الحوار الآتي: فعرفه السكرتير بالشيخ محمد

عبده قائلاً إنه مفتى فسأله: أنت مفتى من؟ فأجاب: مفتى الحقانية. فرد عليه: إذن لما بقاءك هنا فلتذهب إلى الحقانية، هل الأزهر بحاجة إلى من يفتى له؟ نحن نعلمك كي تفتى لغيرنا ولتشرب معي القهوة إلى أن يذهبوا بمكتبك إلى الحقانية، نحن نعلمك لغيرنا وليس لنا.

وخرج مكتب الشيخ محمد عبده كمفتى صنعتة الإدارة الانجليزية والقصر من الأزهر فلم يجد له مكاناً في وزارة العدل وظل قرابة خمسة وسبعون عاماً في شقق مؤجرة في ميدان الأوبرا القديم ثم في عمارات السياحة بالعباسية وهذا هو المكان الذي شغله الشيخ سيد طنطاوي قبل إن ينشئ هذا الدار، الميزانيات كانت أضعف قبل الآن، أما الآن فهناك ضريبة مبيعات وزاد الدخل فأنشئوا لها مؤسسات إلى جانب المؤسسة، أليس الأزهر قبة فليكن قبتين ليس حياً في "علي جمعه" أو "نصر فريد واصل" أو خدمه الدين إنما رغبة في شق عقلية هذه الأمة وأن يكون حينها يدعى الأمر لجهات أو لأداء دور نبقى أمام رأيين على الأقل.

نجحت الفكرة وبدأت دار الإفتاء تخرج من القضايا وتتكلم مره في الصلاة ومره في الطهارة ومره في الأذان ومره في رؤية الهلال لكن وظيفتها مقصورة طبقاً للقانون حتى اليوم على إسهاد الهلال وإسهاد الفيضان من كل عام لكي يدفع الفلاح المال والإدلاء بالرأي في قضايا الحكم،.

الشيخ محمد عبده اكتشف هذه اللعبة، حين كان في أجازة وأثناء تصفحه الجريدة وجد أن شخصاً حكم عليه بالإعدام وأحيلت أوراقه لفضيلة المفتى، وهو في أجازة وليس له نائب - فأتصل بالدار ليسأل عن القضية فوجدها لديهم فسأل هل أرجعتموها للمحكمة؟ فكان الجواب بنعم، فتساءل كيف وأنا في أجازة ولم تعرض علي؟ فكان الجواب: لأنك لم تطلب. فسأل: كيف عادت للمحكمة؟ قالوا: لدينا الختم الخاص بكم، أليس لدينا ختم (أكلاشيه) للشيخ محمد عبده مفتى الديار، الورق يظل لدينا عشرين يوماً ثم يخرم ويرسل للمحكمة، حضرتك قرأت تحتهم، لم تقرأ تحتهم أيضاً لان رأيك أولاً وأخيراً استشاري.

هذا الكلام ليس استهزاء بالدين بل بالناس فحتى اليوم إذا رأينا في المحكمة أن أوراقا أحيلت للمفتى نعرف أنه لا تقديم ولا تأخير بسبب إنها لا تحال إلى المفتى إلا بإجماع الأعضاء فلا يصدر حكم الإعدام في مصر إلا بإجماع الهيئة ويكون تمهيده أن يعرض على المفتى - أي أن هذا شكلاً لحفظ الدماء، فالقانون الوضعي يحكم في كل الجرائم بمفرده ولكن عند حكم الإعدام يضع

بينه وبين المحكوم عليه شيخا - نجحت هذه المسألة، ومات الشيخ محمد عبده وتلاه الكثير في المنصب.

كيف أنشئت وزارة الأوقاف

عام ١٩١٣ جاءوا بالشرخ الأخر فالآن حين يدعى إلى مقاومة الانجليز هناك من يدعو للجهاد وهناك من يدعو للمسامحة والتفكير هؤلاء تبع المفتى والآخرين تابعين للشيخ هؤلاء تشددوا، وأولئك فيهم سماحه، هؤلاء حنابلة، والآخرين مالكية، كل هؤلاء موجودون دائماً ولكن ينبغي للأمة أن تسير خلف واحد فقط، فقالوا لنجعلهم الآن ثلاثة، وكان في مصر حاكم عسكري اسمه (كوتشتر) قدم مذكرة رسمية - وهذه موجودة في الكتب - في ٩ أغسطس ١٩١٣: على الحكومة المصرية أن تزيد حقائب الحكومة حقيبتين، واحدة لوزارة الزراعة - لم تكن موجودة - وأخرى لوزارة الأوقاف لإدارة شؤون المساجد وعمل لها حيثيات فسلم الخديوي وكان الوزيرين، وزير الأوقاف في الأصل: ناظر أوقاف يرى غلة الوقف ويصرفها طبقاً لشرط الوقف - أي أن ناظر الوقف محاسب - ولكنهم جعلوا المساجد تابعة للأوقاف لكي يتسللوا منها لحكم الإمام والخطيب (ماذا تقول ومتى تقول).

وأنشئت وزارة الأوقاف وتولاها سياسيون ونادراً ما تولاها شيخ أو أزهري قبل الثورة إلا اثنين لا ثالث لهما وهما أخوين المرحوم الشيخ / مصطفى عبد الرزاق والشيخ / علي عبد الرزاق، قبل ذلك كانوا كلهم باشاوات منهم محب باشا (له جامع في الزمالك) والشيخ مصطفى عبد الرزاق قد تم تعيينه وزير الأوقاف خمس مرات لكي يرشحوه للمشيخة عوضاً عن عضويته في هيئة كبار العلماء وأخوه الشيخ / علي عبد الرزاق عين وزير الأوقاف إعلاناً لأنهم قد قبلوا توبته عن الكتاب الذي كتبه عن "الإسلام وأصول الحكم" لكن حين جاءت الثورة استدركت فمرة يأتون بحسين الشافعي وأخرى أمين هويدي وثالثة جمال رفعت وأحمد خليفة، عبد الحلیم محمود وغيرهم حتى يعلم الناس إن المسألة ليست شرعاً بل قضية إدارة وكلنا طيبون وأولاد حلال.

أصبحت الساحة في مصر تضم جيشًا واحدًا وشرطة واحدة وتمويماً واحداً، ولكن إذا كان الدين فأنهم ثلاثة رؤوس يستعين صاحب الطلب بمن شاء. أنا أقول كلمة (يعتبرها البعض مجاملة) إن فضيلة الإمام الأكبر لا يطلب منه أبداً أي شيء (لم يطلب منه أحد الكلام عن البنوك أو أي شيء) إنما هي طريقة التجنيد عندهم أيضاً الاحتياطي إذا جاء فلتته كالشيخ / جاد الحق يستعينوا عليه بالمفتى وإذا كان الاثنان فلتات فهناك وزير الأوقاف وإذا لم يكن ذلك فتتغير الوزارة.

إذاً بني النظام السياسي في هذا القرن على ذلك وهذا الكلام ضيق أفق سياسي عند الصفوة فإدامت قد جعلت الرأي لثلاثة فليصبح الثلاثة أربعة وجاءت الجمعيات الخيرية ثم الجماعات ثم التنظيمات رداً على ما فعلته الحكومة - وهذا رأي الرجل العادي - فما دمتم قد أنشأتم مؤسسات دينية فلتنشئ نحن أيضاً ما نراه مناسباً. فالأزهر لما كان يقوم بدوره لم يكن هناك جماعات ولا تطرف ولا إرهاب ولكن حينما يكون هناك رؤوس مختلفة - أنتم ثلاثة فليكن أربعة ولما لا فلا حرج وهكذا تكون الدولة هي من أعطت المشروعية لهؤلاء. هل يمكن أن تستقل المساجد في دولة ما فتكون مؤسسة دينية؟ أنا أقول كلا لأن المسجد مجموعة من الناس وخطيب واحد، من الذي يعلمه؟ لا بد وأن تكون مؤسسته، من الذي يراجعها؟ لا بد وأن تكون مؤسسته. هل يعقل أن خطيب مسجد كلامه قد لا يعجب عضو المجلس المحلى فيطلب العضو من المحافظة نقله، ليس في زمننا هذا إلا حسنة واحده أن جميع العاملين بالأزهر لا يستطيع أحد أن يتصرف معهم إلا بإمضاء الشيخ.

أي إمام لا يملك بقاءه في مسجده ولا يصر على الموضوعات التي يطرحها على الناس في خطبة الجمعة فإذا لم يعجبهم وقرروا مضايقته بقاءه وزواله بأيديهم، وإذا بنيت مسجداً يؤمموها، لا بد وأن يكون تابعاً لهم - حتى إن الأمر وصل إلى دار الإفتاء وتريد أن تجعل من نفسها مؤسسة لا تريد أن تؤدي الدور بل أن تكون بديل كامل للأزهر والذي لن تصل إليه لا في نفوس الناس ولا في الواقع، ليس لأن الأزهر منزل ولكن لأنها ليس لها معاهد ولا مناهج ولا بديل تختار منه ولا حتى يسمح لها وإلا كانوا سمحوا للأزهر، أتدرون ماذا تفعل وزارة الأوقاف؟ تفعل ما هو أقس. مصر منذ ألف سنة فيها إمام مسجد ولذا بدأ العمل على العبث بهذه الوظيفة، الأستاذ

الدكتور وزير الأوقاف د. محمود زقزوق الذي يعرف مؤسسية ودرس في ألمانيا يقول هذه الإحصائية: عنده ٩٢ ألف مسجد، ٤٥ ألف إمام، إذن هناك ٤٧ ألف مسجد بلا أئمة ولم يعين لهم أئمة حيث إن مستوى خريجي الأزهر ضعيف، من أين إذا لنا بهؤلاء الأقوياء؟ ليكن أزهري ثالث فتم إنشاء معاهد إعداد الدعاة (تجارة وحقوق، متوسطة وعليا) يكونون تحت إمرة وزير الأوقاف وإمارة أمن الدولة فهذا (الطالب) له رغبة في أداء دور مفتقد وأنا لي رغبة في إلغاء إمام المسجد، الآن عنده عجز ٤٥ ألف بشهادته، نحن الآن في مارس حتى ديسمبر القادم يصبح أُل (٤٥) - (٤٢) حيث سيحال ثلاثة آلاف إلى المعاش فيحل محلهم خطباء المكافأة، يعين ٥٠٠ ويأتي بالمكافأة عدد (٢٥٠٠) وعلى مدار خمسة عشر عاماً سنه يصبح خطباء مصر كلهم خطيب بالمكافأة ينصاع رغم أنفه للمفتش الإداري وأمن الدولة، ولدينا فضيلة شيخ الأزهر يخطب في مكان وفضيلة المفتي يخطب في آخر ورئيس الجامعة في مكان ثالث فتكون المؤسسة الدينية مهيمنة.. لكن لا هي مهيمنة ولا لها دخل ولا يعبر عنها، فهذه أشلاء المؤسسة في الوقت الحالي.

أين المخرج؟

لم نطالب بالعودة إلى الماضي، كلمة مؤسسة تريد ميزانية مستقلة، الدولة ترسل مرتبات الأزهر (٣٨٠ مليون جنية) هل يستطيع الأزهر أن يستغنى عن تلك الميزانية؟ أجل، لو ترك مستقلاً يستغنى عنها. هل الأزهر يحتاج إلى ١٦ ألف معهد؟ ومنكم من يستاء لعدم وجود معهد أزهري في بلده؟ أنا أقول إن الأزهر لا يحتاج إلى ألفي معهد، هل يخرج عمالاً، إنه يخرج للبلد الواحدة رجلاً واحداً ومساعدة هذه المعاهد بهذا الانتشار توسع بلا مبرر لدينا ٧ آلاف معهد أزهري وليس لدينا ٧ آلاف محفظ قرآن هل هذا يصح؟ دعك من تخفيف المناهج طلبية راسبون ولا يحفظون القرآن لكن إذا جعلت بدلاً من الستة أو السبعة آلاف معهد ألفين فقط ستجد القوة التي تفرز أئمة مثال (س، ص) من الناس لكن الناس حين تجد نفسها في مكان تقول أنا فقط سأصلح هذا المكان، هذا لا يصلح أنت كرسي مسروق من مكانه، منبر مسروق من مكانه لا قيمة لك إلا أن تعود إلى المسجد.

أنا أنخيل وزير الأوقاف بكل مشايخه في تصرفهم يوم الجمعة وتبعيتهم للحكومة، لقد قلت هذا الكلام في مؤسسات رسمية وفي مجلس الشعب هذا يعني أن دولة تؤمن بالتعددية يكون فيها وزير أوقاف، لو فرضنا جدلاً إذا جاء الحزب الاشتراكي يصبح وزير الأوقاف اشتراكي، تتغير سياسة الخطاب طبقاً لرأي الحزب هذا إذن منتهى الخطر، أنا اعتبر خطيب الجمعة كمن أخذ منبره ووقف به في الشارع يبيع به سلع أياً كان الجامع الذي يخطب فيه لأنه ليس له سقف يحميه، مفتش ومدير ووزير وليس هيئة علمية، ولا مجمع بحوث، وما يضحك أنهم عملوا للأوقاف هيئة علمية اسمها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وعينوا فيها عشرين من المشايخ وعندما يقبل الشيخ منصبه في ذلك المجلس ويذهب لحضور الجلسات فيجد في أول جلسة أربعين صحفياً، وثلاثين فنّاناً، وعشرة من لاعبي الكرة، وخمسة عشر وكيل وزارة شئون مالية وإدارية في المعاش، وهم يمثلون أعضاء المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

كلمه مجلس أعلى في الدستور المصري لا تصلح لوزارة، لا بد وأن تكون ممثلي وزارات لكي يعموا على الناس فكرة المجلس الأعلى للأزهر، وللأزهر مجلس أعلى لكي يمسك بالأربع مذاهب فهم الآن يعتبرون كل الجوقة التابعة للوزير تمثل ولديهم ميزانية قدرها ثمانية وعشرون مليون جنيه يطبعوا بها أي كتب بلا رقيب وبلا نظام ولا تباع.

نخرج من كل هذا إلا أنه لا بد من وحدة المؤسسة، مؤسسة الدعوة لا بد وأن يكون لها معاهدها المستقلة يخرج منها أساتذتها فمثلما نعمل انتخابات اتحاد الطلبة انتخاب طبيعي يدرّب به الأولاد على السياسة منذ صغرهم، ويتنخب المدرسين ويتنخب من أئمة المساجد وعلى مستوى المحافظة يكون إمام المحافظة واللجنة العليا للدعوة منتخبة من مشايخها ليس من شعبها فالمشايخ هم من يعرفون الأكفأ والأجدد صموداً أمام ضغط المؤسسة السياسية من مجموع اللجنة العليا المنتخبة انتخابات مباشرة في الـ ٢٦ محافظة يكون المجلس الأعلى للأزهر ويتنخب شيخه ونائبه ووكلاؤه والقائمين عليه من مجموع المتخصصين في تدريس الشريعة والحاصلين على دكتوراه، بدلاً أن يكون في مصر جمعية تدير ٦ آلاف مسجد كالجمعية الشرعية (لأنها لا يعجبها الشيخ ولا المفتى ولا وزير الأوقاف) فهي جمعية خيرية تقيم جوامع لأنهم لا يطبقون الدولة ولا ما يأتي من ناحيتها من وعظ ويستاءون إذا ما أخذ منهم مسجداً. فنريد العودة إلى وحدة المؤسسة، نريد

مشيخة لها أوقاف مستقلة، أوقافها القديمة ممكن للناس أن تعوضها اليوم، فهذا الشعب يستطيع رغم إمكانياته المتواضعة أن يدبر مرتبات المؤسسة الدينية وزيادة ويعيش الشيخ لا يقبض إلا من الوقف كما قبض أبو بكر الصديق رضي الله عنه راتبه من بيت المال وليس من احد.

هل في يومنا هذا المؤسسة الدينية تستطيع أن تدرك تخصصاتها؟ هل واحدة من هذه المؤسسات تستطيع أن تقول لوزير التعليم أنه لا يوجد دولة على وجه الكرة الأرضية تعلم أولادها لغة ثانية غير اللغة القومية قبل سن ١٥ سنة إلا مصر، هل أحدهم يقول لرئيس الجمهورية ووزير التربية والتعليم كتاب النحو الذي كان يطبع في وزارة المعارف العمومية لا يطبع إلا بتأشيره من شيخ الأزهر وأنا لذي النسخ المكتوبة فيها هذا الكلام (وافقتم مشيخة الأزهر على تدريس هذا الكتاب بوزارة المعارف العمومية) لكن لا أحد فيهم يملك لأن العقد الذي بينه وبين الحكومة أنه تابع لها فأنت تقول في الصلاة، الصوم، الزكاة لكن.. تقول نعم أولاً فيها عندما نريد وإذا قلت ما لا نريد فلن نذيعه وإذا أذيع فلن ينفذ وفي أقرب تعديل ستبعد.

لا أريد أن أضيع وقتكم في هذه الممارسات ولكن الله سبحانه وتعالى هو من قال بمؤسسة الدعوة وليس الرأي السياسي أو الهوى، قال تعالى ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة: ١٢٢) هذه آية في صلب المؤسسة، الخطاب إذن موجه للأمة كلها ممارسة رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلم الناس المؤسسة والاستقلال لا يعتلي أحد على أحد ولا يدخل أحد في نطاق أحد..

أضرب مثلين على قوة المؤسسة في السابق، وضع الشيخ محمد مصطفى المراغي قانون للتعليم الأزهري (وهو ما تم التلاعب به هذه الأيام) جعل التعليم ابتدائي وثانوي وأراد أحد مستشاري الملك أن يعلن سيطرة الملك والإنجليز على الشيخ فقال: فلنجعل هذه الأربع سنوات ثلاثة، والخمسة ستة فرفض، فقدم الشيخ استقالته وبمجرد استقالته اشتعلت الدنيا فأتوا بالشيخ الأحمدي الظواهري ثلاث سنوات مشي فيها القانون علي تعديله وأضطر الملك الذي رفض في البداية أن يأتي بالمراغي مرة ثانية لأنه عرف أنه لن يطيع أحد في الأزهر وظل رحمه الله عشر سنوات وكانت له مواقف عديدة.

موقف آخر: المراغي رحمة الله عليه كان طويل البنية والعرف السياسي في مصر أنه بعد صلاة العيد أن يهنئ الملك في القصر الملكي وولي العهد، ولي العهد في هذه الحادثة كان البرنس "محمد علي" صاحب "قصر محمد علي" بجوار القصر العيني "منيل بالاس" وكان له باب كبير وآخر صغير بداخله والشيخ طويل ولا يعرفه الجنائني فصلي العيد وذهب للقصر فطلب من الجنائني أن يفتح له الباب وكان لا يعرفه، فقال له الجنائني أنه مفتوح فقال له: قل لسيدك أن محمد مصطفى المراغي حضر وأبي أن تنحني عما تمته وركب سيارته مستقلاً أول قطار متوجهاً إلي بلده، وكان وقتها التليفونات صعبة ظل يومين الملك وولي العهد في قلق إلى أن أخبرهم مدير سوهاج بوجوده في منزله فكيف تحل هذه الأزمة؟ علماً بأن الملك ليس طرفاً فيها ولا ولي العهد والشيخ لا يريد ذلك لكنه عبر عن كرامة المؤسسة التي لا تحتاج إلى تدخل سياسي، فلم يجدوا لها حل إلا أن يذهب الملك ثالث يوم العيد وولي العهد ورئيس الوزراء ويركبوا القطار الملكي ويذهبوا إلي المراغة وينزلوا يزوروا الشيخ في بيته ويكرموا بلده، ووزير التربية والتعليم آنذاك يأخذ عهد على نفسه أن يكتب هذا الكلام في كتب المطالعة في الصف الثالث الابتدائي والثالث الثانوي ويبقي عنوان الدرس موجود حتى اليوم "زيارة كريمة من ملك كريم لبيت كريم" لكي يعرف الناس أن بيت الشيخ كبيت الملك لأننا نريد ملكاً يزود عنا وشيخاً يحسن صلتنا بالله.

الشيخ أبو زهرة لم يكن شيخاً إنما كان شيخاً يشعر باستقلاله، لم يأخذ مشيخة الأزهر أبداً ونقلت بعض وسائل الإعلام العربية هذه اللقطة، كانت تقاليد مجمع البحوث أن يرسل نائبه "حسين الشافعي" يفتتح المؤتمر السنوي والعلماء بعد يومين يذهبوا لزيارة الرئيس فذهبوا وكان الشيخ شلتوت شيخ الأزهر في هذا الوقت، مجهد، مسن وعنده شلل في رجله فكان هناك من يلقنهم البرتوكول وكيف أنه سيفتح باب ويخرج منه الياور فيقول فخامة رئيس الجمهورية وعندها تقفون وعندها يمشي الرئيس متراً يبدأ أول واحد منكم يتوجه للسلام عليه... وهذا برتوكول يخضع له رجال السياسة وكل ضيف للقصر - كان آخر الجالسين الشيخ محمد أبو زهرة - أستاذ في كلية الحقوق في القاهرة يدرس مادة الشريعة ومعروف بردوده وموقف أمن الدولة من كلامه - وكان عضو مجمع - بمجرد خروج الرئيس أعلن الياور حضوره فقام الجلوس ومن بينهم شيخ الأزهر و حاول الاتكاء علي عصاه للنهوض فبادره الشيخ محمد أبو زهرة ماذا تفعل؟

أنه مثل ابنك فليات هو إليك، وكان هناك صحفيين لبنانيين ونشروا هذا الكلام وأضطر عبد
الناصر أن يذهب ليسلم عليهم وقال للشيخ أبو زهرة: يا رجل أنت أنا أخاف من كلامك في
الحقوق.

هذه صورة فإذا كان الرجل قد قال وهو عضو فماذا يقول وهو شيخ أو لو أطمأن إلى أن
بقية الأعضاء في أريحته وفي حريته، لو أتاحت لنا الأقدار أن ندرس فرعاً فرعاً أو عضواً عضواً
من أعضاء المؤسسة التي قسمت إلى ثلاثة ونرجو ألا تصير أربعة.. كما يريدون أن يقسموا جامعة
الأزهر إلى جامعتين هذه الأيام، لو أتيج لنا ذلك لأخذنا من وقتكم وأعانا الله.
مرة أخرى أهنيء نفسي بالحوار معكم وبتشريف أستاذنا الدكتور / طه وأشكر المعهد
ومركز الدراسات المعرفية وسلام الله عليكم ورحمة الله وبركاته.

حوار حول الورقة

أ.د. طه جابر:

جزاك الله خيراً وبارك فيك، أخونا الحبيب ذهب بجولة واسعة جداً في المؤسسة وتفكيك المؤسسة واقتراحات إعادة التركيب وأخذ هذا على المستوي المحلي فيما يتعلق بمصر وجزاه الله خيراً حيث ألقى أضواء كاشفة على قضايا شديدة الأهمية خاصة في هذه المرحلة وإذا خرجنا من أرض الكنانة وذهبنا في المحيط الاجتماعي الإسلامي نجد أن معركة أهل السيف وأهل القلم قد بدأت من قديم وأول نزاع يمكن أن يسجل تاريخياً بين أهل السيف وأهل القلم هو النزاع بين عباده بن الصامت رضي الله عنه وهو صحابي من أجل أصحاب رسول الله صلي الله عليه وآله وسلم، رجل كان نجيباً، طويلاً، وكان رسول الله ﷺ كثيراً ما يرسله سفيراً في مفاوضات قد يحتاج إليها وأستمر الشيخان على ذلك وكان لشدة في الكلام واعتداده بما يمثل ومن يمثل كثيراً ما يخرج مستضيفيه فكانوا يتمنون لو أرسلتم لنا رجلاً غير هذا، هذا الرجل رأى معاوية بن أبي سفيان يبيع كأس من الغنائم مزخرفة بفضة وبعض الأحجار والمعادن فقال له يا معاوية علمنا رسول الله ﷺ "أن الذهب بالذهب يداً بيد هاءً بهاءً سواء بسواء والفضة بالفضة يداً بيد هاءً بهاءً سواء بسواء" فليس لك أن تبعها هكذا ولكن أفضل الفضة عن غيرها وبع الإناء بطريقة لا تخالف ما أمر رسول الله ﷺ به، فأزعج ذلك معاوية فقال ما بال أقوام يحدثوننا أحاديثاً قد صحبنا رسول الله ﷺ وعاشناه ولم نسمع شيئاً من تلك الأحاديث منه فغضب عبادة وأعتبر هذه تهمة من معاوية له بالكذب، فقال والله لا أجورك فيها ليلة سوداء وترك إلى المدينة المنورة فرآه سيدنا عمر رضي الله عنه بين الناس فدعاه وقال ما الذي جاء بك يا عبادة؟ قال: إن معاوية عاملك قد فعل كذا وكذا وحين نهيته قال ما قال فقلت له والله لا أجورك فيها ليلة سوداء وتركته وأتيت. فكتب سيدنا عمر إلى معاوية احرص على أن يكون معك في البلد الذي أنت فيه رجال أمثال عبادة فوالله لا خير فيكم إذا خلت بلادكم من مثل هذا ولقد أمرته أن يعود وإياك أن تغضبه مرة أخرى وأرسله.

الصراع بين أهل السيف والقلم ظاهرة متقدمة في تاريخنا وأهل القلم كانوا يمثلون العلماء وأهل السيف يمثلهم الأمراء وكما تعلمون الإمام مالك ضرب حتى شلت يده، الإمام أبو حنيفة

سجن، الأمام أحمد بن حنبل ضرب وعذب، الأمام الشافعي جيء به مسلسلاً من اليمن إلى بغداد وأوقف بين السيف والمقصلة لولا شفاعته محمد بن الحسن.. وثورة القراء التي سميت بثورة القراء كانت تعبيراً أيضاً عن جزء من ذلك الصراع بين أهل السيف والقلم والتي انتهت بإعدام "سعيد بن جبير" وعدد كبير من القراء بالطريقة التي دونت تاريخياً وأستمر الحال ومن الظواهر التي لا بد لنا من الالتفات إليها أنه حتى في عصرنا هذا كل حركات التحرير قادها أهل العلم وحينما ينتهي التحرير وتستقل البلاد يأتي أهالي السيوف ويستولون على كل شيء وتبدأ عملية تهيمش وتقزيم لأهل القلم والعلم وحصروهم في بادئ الأمر في المساجد ثم يبدو أنهم وجدوا أن المساجد واسعة عليهم فبدؤوا يحاصرونهم حتى فيها بالطريقة التي أشار الشيخ إلى كثير من جوانبها، أمة لا تعز علماءها لا عز لها، أمة لا تستطيع أن تحمي مؤسساتها العلمية والدينية وتحافظ عليه لا يمكن أن تحافظ على شيء آخر عليها. الآن العالم الإسلامي يموج في تيارات مختلفة ودائماً يأتي الكلام عن الشيعة والسنة.

قوة الشيعة والمذهب الشيعي كلها كامنة في ذلك الاستقلال المادي، أئمة الشيعة، حوزاتهم، مدارسهم اعتمدت على الأخصاس وصدقات الأمة فإذا كان الأمام الشيعي يخضع لأحد فإنما يخضع للأمة ولذلك لما قيل "الخميني" رحمه الله أنه لو تقول للناس أن يتركوا عادة الضرب في احتفالاتهم فلعل ذلك يكون أفضل لأن المنظر غير لائق أو مقبول دينياً، قال أنا لن أقول هذا ولكن يمكن أن يقوله غيري وأسكت، فنحن لولا هؤلاء لما قامت ثورتنا ولما انتصرنا على الشاه نحن انتصرنا بهؤلاء فأنا لن أزعجهم لكن غيري يقول وأنا أسكت، ممكن لأنه ارتبط بالناس وهذا أيضاً خطأ أن يستسلم للناس إلى الحد الذي يجعل الجمهور يقوده أو يستسلم كما هو الحال بالنسبة للعالم السني منذ دخول الإنجليز العراق - وهذا جانب آخر من بلداننا - أول شيء عملوه بعد تعيين الحاكم السياسي السير بيرسي كوكس البريطاني عينوا مسئولاً عن الأوقاف الإسلامية أسمه مستر "كوك"، وذهب العلماء يزرونه وكان فيهم شخصية ظريفة جداً الشيخ "نجم الدين الواعظ" رحمه الله فذهبوا مرة ليسلموا عليه على الطريقة التي أشار شيخنا إليها فقال لهم: أنتم علماء؟ قالوا نعم.. قال: وتقولون إن القرآن فيه كل شيء؟ قالوا نعم.. قال: فهل تجدون فيه مستر

كوك؟ فرد نجم الدين الواعظ ضاحكاً قال: نعم، عندنا آية في القرآن "وتركوك قائماً" وأنت قائم بالأوقاف فأنت موجود.

المهم أنه الآن عالمنا الإسلامي في ظل هذا التمزق الشديد والفرقة والانحيار الأخلاقي والتهديد الهائل للأمة حتى في رزقها بأبسط الأمور الاستهانة بأشياء كثيرة جداً، فهي أحوج ما تكون إلي "بعث المؤسسات الدينية" لا لتكون هيئة تشرع أو هيئة رجال دين وإنما للحفاظ على معنويات الأمة، تحفظها من الانحيار لتستطيع أن تعوض الأمة عن ما تفتقده من قيم، مثل.. الخ - شيخنا أشار إلي مسألة الاستقلال المالي ولا شك أن الاستقلال المالي شديد الأهمية والأمير شكيب أرسلان رحمه الله له كتاب طريف جداً أسماه (الارتسبات اللطاف في قضايا الأوقاف) يقول هذه الأمة يأتي منها جيل من الأخيار سيبنى أوقاف، يأتي جيل آخر بعد ذلك الجيل الأول الذي يؤسس الأوقاف فيبدأ يأكل من الربيع ولكن يحافظ علي جسم الوقف، يأتي جيل ثالث يأكل الربيع ورأس المال، يبيع الأوقاف ويقول إن هذه الدورة كانت عبر تاريخنا قائمة في حين أن فقائنا جميعاً نصوا على أن شرط الواقف كنص الشارع يجب أن يحترم. الآن في أمريكا قبل سنتين أو ثلاثة أثيرت قضية أن شخصاً أوقف أرضاً ما لكنيسة أو مدرسة أو شيء ما وهذه الأرض طفر سعرها إلي مئات المرات لأنها دخلت في إطار العمران وكانت لا تساوي شيئاً فأنبأوه حاولوا التحايل والتصرف بالأرض ليصبحوا كلهم أصحاب ملايين وأقيمت الدعوي من قبل بعض الجيران قالوا نحن نعرف أن هذا الرجل جعل هذه الأرض وقفاً لكنيسة كذا فحكم للكنيسة بذلك الوقف وأعيد ذلك الوقف رغماً عن أنف أبنائه.

فنحن في حاجة ألي أن نحترم شروط الواقفين، وشروط الواقفين كنص الشارع، أنا حينما جئت للدراسة بالأزهر عام ١٩٥٤ كنا نتقاضى كطلبة في الأزهر أربعة جنيهاً إلا أربعة قروش من جراية العيش، هذه الأربعة جنيهاً كانت تكفي للطلبة حتى منهم من الطبقة المتوسطة، كان بعضهم يؤجر غرفة بـ ٥٠ قرش ويتبقي له ٣٠٥ ج يأكل ويعيش منها طيلة الشهر والأفارقة كانوا يرسلون إلي أهاليهم في بلادهم وأنا شخصياً استفدت آنذاك من هذا النظام مع أنني كنت من طبقة جيدة مادياً ولكنني كنت أستفيد منها وأفرح بها فهذا شيء بدون مقابل، الآن أين ذهب هذا؟ هذه

كانت من أوقاف الأزهر وما تزال هذه الأوقاف موجودة ولكن جرى التصرف فيها بالطريقة التي أشار شيخنا إليها.

الاستقلال المالي والعزائم والالتزام يعني لو أدرك العالم أن رزقه على الله تبارك وتعالى وأدرك أنه كلما زاد اتصاله بالله فلن يتخلي الله عنه... أنا أذكر عندما جرت المضايقات في بلدنا في العراق أذكر أنني تركت البلد وليس معي إلا ١٢٠ دينار فقط وأعرف أنه ستتقطع السبل ولن أستطيع أن أخرج من أموال وأموال أهلي شيئاً لأنه كان هناك قضايا وكنت أقول يارب انت تقول ﴿وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (النساء: ٤) وأنا خارج بهذه النية، الآن مر علي هذا الكلام ثمانية وثلاثون عاماً والله لم أحتج فيها لأحد بعد الله والآن أنا بخير ونعمة وربيت أولادي ويسر الله لي الكثير وأعتقد أن من أحسن التوكل على الله تعالى واتقاه لن يتخلي الله عنه ونحن في حاجة إلي أن أبنائنا ومشايخنا وأئمة مساجدنا وعلماؤنا يكون عندهم هذا الإحساس وهذا الالتجاء إلي الله مع الاستقلال المالي لبناء المؤسسة ويشعر أنه عبد لله تعالى وفي بيت من بيوته ويلتصق بالأمة بقدر ما يستطيع وبقضاياها وبما يهمها ويجذر الشياطين بأنواعها "الأنس والجن"... جزاك الله خيراً شيخ جمال وبارك فيك وجزاكم الله خيراً...

خالد عبد المنعم:

أتقدم بالشكر لفضيلة الدكتور / طه وفضيلة الشيخ جمال، التبس علي فهمي مسألة الرأي الواحد للمؤسسة، أنا لست مع شطط العلمانيين ولا تشدد المؤسسة الدينية، فالمؤسسة الدينية يعتد برأيها عند الناس، وعندما يبدع كاتب أو غيره، قد تري المؤسسة الدينية أن هذا يخالف الدين أو الشريعة فتصدر من القرارات ما يقيد ويمنع حرية الناس فهل هذا ما تقصده فضيلة الشيخ... الشيء الثاني خريج الأزهر أرجو حتى يرجع له كيانه أن يتسلح بالدراسة الشرعية إلى جانب دراسات اجتماعية وإنسانية لأن هذا مطلوب في وقتنا الحالي.

مداخلة:

أتوجه بخالص الشكر للعالمين الجليلين: الشيخ جمال قطب الذي أتخفنا بالفعل بهذه الورقة، الحقيقة كما قال الدكتور / طه أن قضية الصراع قضية قديمة الصراع أيام رسول الله ﷺ كان بين السماء والأرض، بين الرسالة والملقي إليهم أعباء هذه الرسالة ثم مات رسول الله ﷺ وأصبح الصراع بين القمة والقاعدة أو بين القلم والسيف (كما عبر الدكتور طه) وهكذا كل من يريد أن يستحوذ على هذه القاعدة بأي صورة من الصور؟ يضيع في مقابل السيف كما أشار إلى الفقهاء الأربعة لكن الفقهاء الأربعة كانوا يستمدون سلطتهم من صدقهم في تبليغ هذا الشرع ومن رغبة الناس في سماع الحق منهم ولذلك كان الله ينصرهم بنصرة الناس لهم، لكن في الحقيقة قضية المؤسسة: هل الدعوة إلى المؤسسة الدينية أو مؤسسة الدعوة هل هي نابعة في هذا العصر كما عرضتم أنها مستمدة من الغرب؟ هل هي مشربة بروح العلمانية، ولكن في الحقيقة المؤسسة الدينية هي تخضع أيضاً للحاكم أو الملك أو السلطان فهي ليست مستقلة بالمرّة وحضرتك تقول أن المؤسسة لا بد وأن تكون مستقلة بالكلية حتى تستطيع أن تتصرف وتخرج أجيالاً تحمل هم هذه المؤسسة، ولكن ليس على سبيل الفصل التام أن يكون أهل الدين متخصصين في الدين فقط فلا بد أن يجمعوا بين علم الدنيا وعلم الآخرة والدنيا تأخذهم للآخرة "ولا تنسى نصيبك من الدنيا" فالصحابه كان منهم تجار وكانوا وعاظ أيضاً وكانوا مجاهدين لكن أن نفصل هكذا فأظن أن هذا يتناقض مع الاستقلالية لأنهم سيطلبون المال بأي صورة من الصور فإذا لم يكن لديهم أشغال أخرى فلن يستطيعوا أن يستقلوا، ألا يمكن أن تتعايش.... حضرتك أشرت إلى وزارة الأوقاف وأشرت إلى الأزهر وجماعة الأزهر وإلى دار الإفتاء وإلى بقية الأقطاب الأخرى التي ترفض هذه المؤسسات فتخرج لنا مؤسسات أخرى، ألا يمكن أن تتعايش هذه المؤسسات؟... هل المشكلة في عدم وجود هيئة واحدة يجتمع حولها المسلمون أم أن المشكلة في غياب قاعدة الشورى؟ أنا أظن أن قضية الشورى هي الغائبة ليست المشكلة أن يكون هناك وزارة أوقاف أو غيرها بل غياب قاعدة الشورى وهذا من قديم... أيضاً فيما يتعلق بالشيخ محمد عبده أظن أنه في ثورته على الأزهر كان محقاً فلماذا إلى الآن يحرص الأزهر على تدريس الحواشي والمتون ويحفظ الطالب خمسة وستون

حاشية، لذلك الرجل ثار على الأزهر وكان محافظاً على الأصول الإسلامية، لكن ليس معني هذا أنه كان يجابي الخديوي. لأنه أصلاً عزل من دار الإفتاء قبل أن يموت وشكراً.

صحفي:

أشكر المركز والشيخ جمال قطب، ولدي ٣ أسئلة:-

١. قيل إن المؤسسة الدينية فوق النقد فحكمها يجب أن يكون كحكم القضاء لا نقض فيه فهل توافقون على هذا الكلام؟
٢. هناك موقع على أأنت يتحدث عن إستقلال الأزهر فما رأيكم؟
٣. نقابة الأشراف كمؤسسة دينية ما رأيكم فيها؟ وشكراً....

مداخلة:

بعد شكر المركز وفضيلة الشيخين لي سؤالان:

١. أشار فضيلة الشيخ إلى أن اختيار شيخ الأزهر كان يتم بالشورى بين العلماء ثم يرسل للملك أو الحاكم فيصدر المرسوم بتعيينه أي أنه ليس له دخل في الاختيار، أود أن أسأل في أي تاريخ أصبح تعيين الشيخ بأمر مباشر من الحاكم؟
٢. عن تطوير الأزهر الذي تم في الستينيات "في عهد عبد الناصر" ما رأيكم فيه ورأيه في إدخال العلوم الحديثة التي تعلمها طلبة الأزهر هل أتى هذا بثمار جيدة على الأزهر أم أنه قلل من مردود على التعليم الشرعي في الأزهر، وشكراً.....

د. عبد الناصر العسائي:

جزا الله الشيخ خير الجزاء عنا، هل المعارف الإسلامية وتطورها بالشكل الذي تطورت به فعندنا مثلاً "علوم المقاصد وعلوم المسائل وكلاهما كلامي ونحن نتهم بأننا أهل كلام" حتى أن المستشرقين قالوا إن معجزتهم (أي القرآن الكريم) كلام، الأزهر في تطويره للمعارف هل سار في ظل السياق القرآني أم حول علوم الوسائل إلى علوم مقاصد وبالتالي تم تضخيم ما لا يجب تضخيمه وبالتالي كان على حساب العلوم الأساسية.. فإذا كان هذا هو التوجه

السائد في مؤسسة الأزهر باعتبارها المؤسسة المسئولة عن إعداد الدعاة فهل هذه الشكلية يمكن أن تقوم بدور إحداه نهضة بالأمة وإذا كان كذلك فلم لم تفعل ذلك هل العيب في الأزهر؟ أم في الموروث المعرفي؟ فأنا أحفظ ٢٠ متناً فلا بد أن يحفظ تلاميذي ذلك العشرين متن، ألا يمكن إلقاء اللوم على الداخل وليس على الآخر وشكراً....

مهندس / خالد أحمد:

نكرر الشكر للأساتذة الأفاضل تحدثتم فضيلتكم عن المؤسسة وضربتم المثل بدار الإفتاء (ما يسمي بالتلاميذ) والحقيقة الآن المعاهد الأزهرية الآن تعتبر المفرخة، الحقيقة ابتداء الهدم بسلامة النية الموجودة بين أفراد المجتمع فالكل يسعى في المحافظات (ككفر الشيخ على سبيل المثال) جميع المعاهد فيها لم يقيم الأزهر ولا الأوقاف ببناء طوبة واحدة فيها، لاحتياج الناس لهذا التعليم الديني. هذا إذن إحساس شخصي داخل المجتمعات الصغيرة والحقيقة أنا لاحظت أن أبنائي كلهم خريجي المعاهد الأزهرية وحاصلة على الثانوية الأزهرية فمن خلال تجربتي هذه كنت قريباً من المشيخة، الشيخ جاد الحق رحمة الله ثم الشيخ طنطاوي وكنت قريب من صناع القرار فوجدت أن هناك مشكلة كبيرة قامت بها الإدارة العامة في الدولة دون أن تقصد أو تقصد وهي منع تعيين خريجي الأزهر بقرار عام ضمن منع تعيين الخريجين بصورة عامة في الدولة فحدث خلال فترة المنع (حوالي ١٠ سنوات) أن خرج وتوفي كثير من المتخصصين خلال فترة المنع في تدريس العلوم الشرعية واللغة العربية وأصبحت هناك محافظات كاملة لا يوجد فيها شخص متخصص واحد لتدريس العلوم الشرعية فكان الموقف من الأزهر أنه بدأ يأخذ من بعض خريجي الأزهر بغض النظر عن تخصصه أن يدرس المادة الشرعية، فبدأ مستوى المادة يقل وكانت الكتب التي تدرس كتب قيمة فلم يكن الخريج يستطيع تدريسها للطلبة فكان بعضهم يقوم بالتدريس بصورة خاطئة حتى من يقوم بمراجعته من المنطقة التعليمية لا يجد في الأمر غرابة لأنه هو ذاته غير متخصص ثم في مجلس الآباء تحدثت إلي فضيلة الإمام أنه لا يوجد تعليم في الأزهر وبالتالي سيظل الأمر على ما هو عليه حتى أن هناك معهد وحيد في الجمهورية تفضل بعض المتبرعين ببنائه في مدينة العاشر من رمضان ثم وقف من ماله الخاص وقف للمدرسين الذين سيأتي بهم وهم من

خريجي المعاشات من الأزهر ووفر لهم إقامة بجوار المعهد لكي يقوموا بالتدريس بصورة مناسبة لوجه الله تعالى فكان أن حرم من التنفيذ بموجب القوانين التي تحكم المسألة الإدارية. فإذا كنا نتكلم عن إصلاح المؤسسة فيجب أن يشمل الإصلاح مسألة إخراج المعلمين من الجامعة الأزهرية إلي غيره مثلما تفضلتم بأنه سابقاً كان الطالب يحفظ القرآن كاملاً و ٦٥ متناً فنحن نرى الآن خريج الأزهر لا يتقن اللغة العربية ولا العلوم الشرعية ويجب أولاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. وشكراً....

د. عبد الرحمن النقيب:

هاجسي ليس في تعدد المؤسسة الدينية لأن التعدد لا ينفي أنهم أصلاً مشايخ فكل المؤسسات الدينية التي ذكرها الشيخ هي مشيخية وهي قد درست علوم شرعية وكأني أشعر أن المشكلة هي مشكلة النوعية الأزهرية وأيضاً هناك قيادة طبيعية في الدين فالشخص الديني المتمكن كأن فيه قيادة طبيعية (يجذب كالمغناطيس) فأنا لم أخذ مكاتي في قريتي لكوني دكتور بل لكوني خطيب مسجد فالدين يخلق جاذبية وقيادة شعبية لا تقاوم فالتركيز فعلاً وربما يكون هذا معني من معاني الاجتهاد والإجماع أيضاً والتمكن في العلم والقدرة على الإقناع والانتشار والبيان.. كل هذه الملكات إذا ملكها الأزهرى كانت له القيادة وينظر له الناس باحترام. الإشكال الأساسي في تصوري أن إعداد الخطيب أو الأزهرى الآن يحتاج إلي وقفة، أيضاً النوعية الأزهرية (أكرر) تحتاج إلي وقفة، أما التعدد فهو ليس مخيفاً إلي هذا الحد فنسلط عليه هذه الأضواء بقدر النوعية، ولو وجدت النوعية الجيدة لما كان هناك أي صراع أو احتمال لهذا الصراع بين وزير الأوقاف وهو أزهرى والمفتي وشيخ الأزهر وكلاهما كذلك أزهرى و ما بين رئيس الجامعة كذلك فهي قضية من يمتلك القدرة على القيادة الدينية؟... في تصوري والله أعلم وشكراً.

الشيخ جمال قطب:

شاكر لكل من تفضل بالمناقشة لأنه إثراء للموضوع لن أجب على الأسئلة لضيق الوقت بل سأعتبرهم تكملة للموضوع، قضية التعدد أنا أقول أنها خطيرة بسبب ما تصادف في الخمسين سنة الماضية أن الثلاثة (وزير الأوقاف، شيخ الأزهر، المفتي) أن الثلاثة أزهريين وينتمون لأجيال

متقاربة مثلما نراه الآن، إذا حسب وزير الأوقاف منذ قيام الثورة حتى يومنا هذا نجد ٧، ٨
أزهريين و ٢٣ غير أزهري، مهندس ري وضابط مخبرات مرة واثنين وأكثر، كما أن أخطر من هذا
وهو قائم الآن أن صلاحيات فضيلة الأستاذ الدكتور / المفتي أياً كان شاغل المنصب هو وكيل
وزارة لوزير العدل أي يتحرك في ميزانية معينة وفي مساحة معينة لا يرسمها لنفسه فإذا أراد
الإعلام فعلاً أن يضخم شيء أو يقلل شيء لا يملك هذه واحدة.. يبقى شيخ الأزهر وهو
المؤسسة الأم التي أنخلع منها كل ذلك حتى مشيخة الشيخ / عبد الحلیم محمود وهذا كلام
سيفاجئكم.. كان شيخ الأزهر مدير عام قديم أو وكيل وزارة لا تسري قرارات المجلس الأعلى
للأزهر إلا بإعتقاد وزير الأوقاف (ضابط مخبرات) وعندما أراد أن يأتوا بوزراء أزهريين أول
شخص أدى هذا الدور عن عدم تصور لطبيعة الموقف المرحوم الشيخ عبد العزيز عيسي عينوه
(وزير شئون الأزهر) وليس وزير أوقاف وشئون أزهري أي أنهم أتوبه ليمضي لشيخ الأزهر
قراراته، لقن حدود صلاحيات الوزير أنه يرأس الشيخ. من أين يرأس الشيخ؟ من الميزانية
الموضوعة له (بدلاً من عشرين كتاب يعتمد ٦ و بدلاً من ١٥ بعثة ٣ يريد أن يصدر بياناً لتأييد
الإشتركية يأخذ مليون جنيه، بيان لشجب حالة سياسية يأخذ.. كذا، تأييد الاشتراكية ينشر في
الصفحة الأولى، شيء آخر ينشر على استحياء) هذا أمر، وما زال القانون يسمح بذلك إلا أن يشغل
المنصب رجل يستطيع أن يتصرف كعبد الحلیم محمود أو كجاد الحق لكن يستطيع أن يتصرف في
موقف لكنه لا يستطيع أن يغير قانون المؤسسة كله ولا ميزانيتها كلها ولا أن يستبدل نظامها فهذه
قضية حتى الآن تفرض هذا الواقع الأليم، في الوقت الذي طغى فيه ما يسمى الإرهاب والتطرف
عند مقتل السادات رئيس الوزراء آنذاك فؤاد محي الدين نظم لجنة عليا للدعم (لجنة عليا تنسق
العمل بين الأزهر والأوقاف) هذا حدث سنة ١٩٨٢ أيام مقتل السادات اللجنة العليا قائمة
برئاسة رئيس الوزراء و ١١ وزير إلى الآن، منذ سنة ١٩٨٢ حتى الآن أي ستة وعشرون عاماً لم
تجتمع سوى ٦ جلسات... من ثمانية أشهر المفتي و شيخ الأزهر و وزير الأوقاف و المفتي الأسبق
رئيس الجامعة الحالي في جامعة الأزهر سألوا الصحفيين لماذا ينفض الناس عنا؟ ونشر هذا الكلام
في الصحف القومية.. أنظر مشكلة الحجاب مع فرنسا كمثّل على تباين الأقوال بالليل وكلام
الليل يمحوه النهار.

ملاحظة أن قاعدة الشورى غائبة، نعم قاعدة الشورى غائبة لكن كلمة الشورى من دون مؤسسية تكون كلمة في الهواء، فإذا قلت أن المجتمع هو مجتمع الشورى فقط فأكون قد ظلمت الإسلام والشورى معاً، إذا كان كلنا الآن مع فضل كل منكم لا تستطيع أن نشاور في أمر واحد بينما أهل التربية والاقتصاد والأصول بم أفيدك في الأصول في وجود د / طه، فالشورى نشأت على أمم متخصصة، المشاور كل في مجاله فلا بد من التأسيس أولاً، لا بد من التخصص {فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ} (التوبة: ١٢٢) هؤلاء هم من يشاورا لكن العبث والقول بنسب لا ينفع فلا بد من التأسيس أولاً وتوحيد الإطار وتقارب الثقافة و الفكر.

السؤال الأول القائل برأي واحد للمؤسسة هل نريد وحدانية؟ كلا؟ هل تصلح بلدة تدعو إلى الجهاد الأصغر التافه مثل مقاطعة الترويج لو أنها دعوى حق، الشيخ لا يقول "نحن من نطلب منه" ليس لديه مساجد يقول له، فالشيخ فأسمه الإمام الأكبر وهذا معناه أن تحته أئمة ما دام الأكبر، لكنه لا يملك منبر يخطب فيه، فكنا نقول إمام بلا مأمومين لأن كلامه لا يسري فلا الشيخ يقول ولا الوزير ثم يأتي وزير الأوقاف يقول مقاطعة؟ فمن يقود هذه الأمة؟ فساعة الجهاد والقرار الأممي لا بد من رأي واحد ولو علي جانب من الحق وليس الحق كله لكن هذا تجهيز للأمة لعدم الأقدام على أمر وليس لنا قدرة المبادرة علي فعل أي خير هذا ما أقصده برأي واحد ليس فرض الرأي والمؤسسة الدينية لا رقابة لها لا على قلوب الناس ولا على ضمائرهم إنما تملك توجيه الخطاب فقط.

خريج الأزهر - عندما قلت الـ ٦٥ متناً ليس عن سرور بهم فلقد قاسيت بسببهم كثيراً ولا أحب أن يدرسه أحد... لكن كنت أقول عن مستوى التعليم الذي كان مفروضاً لأنه أمر يثقل فأنا إذا كنت خطيباً في إمبابة أو بولاق فهل مطلوب أن أكون متخصصاً في المتون (لكن كان المقصود من هذا التعليم هو قدر اختطاف الولد من الثقافة العامة وحشو عقله بالحق حتى لا يحشى بالباطل وإثبات قدرته عن البعد عن الناس لكي يعرف أن يتلقى من الشيخ أو المفتي وينشر، (تصنيع) وأنا معكم أنه لا مانع من إعادة النظر في مناهج الأزهر، فلا نرفع جهد مئات السنين وأحضر جهد فرد، وجهد فرد غير متخصص، فالأزهر ذو الألف عام والذي يضم كلية

للشريعة عمرها ثمانين عاماً يؤلف الفقه والمنطق شيخ خريج كلية أصول الدين قسم تفسير، ويؤلف في كل المناحي، هل عدت المؤسسة حتى يقوم بكل الأدوار؟ لقد أصبحت أمة مختزلة في رجل ليس موضع حب الجميع، مشكلة نفسية لن يتبع الناس هؤلاء ولن يصلوا خلفهم فالتناس الآن لا تقول سأصلي وراء فلان بل أذهب لإسقاط الفرض فأنا أذهب ولا أجد شيئاً فلا بد أن يكون للناس تصور وهذا ما يجعل الجماعات تنمو يقرأ شخص كتابا يعجبه فيتهماً له أنه تلقى كافة الكتب ويبدأ بابت تميمة أو آخر، لأنه لا يري شيئاً و لا يشاور)..

هل المؤسسة الدينية فوق النقد؟ فوق نقد الصحفي نعم، لكن من حق أي متخصص أن ينتقدها ولتقارعها حجة بحجة، فلا وجود لشيء يسمى الرأي الواحد لكن المؤسسة تبدو أمر بأمر.

لجنة علماء الأزهر كانت جمعية خيرية كانت أيام الأنجليز بدلاً من النقابة كي تطبع الكتب التي لا يجدون من يطبعها فقط جمعية كانت تؤدي دوراً في نشر الثقافة تحل محل النقابة لأن الدولة لا تريد أن تؤسس نقابة للعلماء وفي النهاية عندما قالوا للشيخ أنت مخطئ فيما تفعل فقال لنحلها فحلت الجمعية وسجن البعض حتى يبقى الفرد العلم يقول ما يقول وهذا ما نريده نحن.

نقابة الأشراف للأسف مع تقديرنا لكل البشر ليست مؤسسة و لا تقترب من الدين في شيء ليس في ديننا ما يسمى بالأشراف، فإذا أقر دين ما بأن هناك أشراف غير الشرفاء فتلك كارثة، فعندما يقول الرسول ٣ " أنا ابن امرأة من مكة..... " فنظام نقابة الأشراف والمجلس الأعلى بقايا التشيع الذي كان في مصر فليس في الدين نقيب أشراف بل رجل شريف فالأشراف ليسوا فوق الناس بل منهم ومعهم بالأمانة والعلم.

التطوير الخاص اختراق قاعدة شيخ الأزهر أول مرة حدث كان مع فاروق يغفر الله لنا وله، حيب له أن يعين الشيخ مصطفى عبد الرازق والشيخ مصطفى من بيت غني جداً وعالم معه العالمية من الأزهر وكان صغير السن ومشايخه موجودون ويجيد الفرنسية بطلاقة وبيته كان أمام قصر عابدين وأخوه المرحوم علي عبد الرازق، كان له أزمة سياسية وكان خريج قضاء شرعي وغرر به طه حسين وآخرين وأصدر كتاباً أسمه آخر الدراسات التي توصل لها د. محمد عمارة أن الكتاب ليس من صياغة د. علي عبد الرازق ومقاله مترجمه لمارجيليوس ولفقت له، فلا يوجد شيء

أسمه خلافة لكن هل يوجد شيء اسمه باباوية؟ لماذا تلغي الخلافة؟ لحساب من؟ لكي تبقي الباباوية وحدها دعها باباوية مقابل الباباوية، لا بد أن يكون هناك وعي عند الناس، البابوية الكاثوليكية وهي ضد الكرسي الأرثوذكسي في مصر لها سفير في مصر له يافطة بالشارع المجاور اسمه (كرسي القاصد الرسولي) فإذا كان هو القاصد الرسولي فمن بعده؟ إله، الذي سب نبينا "عليه الصلاة والسلام" فإذا كان هنا هيئة مبتدلة تسمى البابوية فدع لنا الخلافة يا سيدي وأطلق عليها ما تشاء فلما علي عبد الرازق يقول هذا الكلام لم يكن رجلاً مستنيراً بل عميل ضغط عليه أو قبل ذلك، على أن الأيام مزدهرة له فأخوه شيخ الأزهر وهو عين وزير أوقاف ولو أستمروا الأمر الملكي لأصبحت الأوقاف والأزهر من ذلك هؤلاء مجهزون لذلك. فالشيخ مصطفى رحمه الله عليه كان رجل فلسفة ترك الدكتوراه في فرنسا ليعين شيخ أزهر في مصر وكان باشا فمن أدبه كان أن صدر قراراً بتعيينه شيخ أزهر نكاية في الأزهرين لأنه كان موظفاً إدارياً في المجلس الأعلى للأزهر، المجلس الأعلى كان قمة الهرم يناقش القضايا وهو كاتب (خريج حديث مثلي سنة ١٩٧٦ كنت أكتب ما يقولون).. هو شيخ لكنه تلميذ فأتى نقاشهم عبر عن رأيه فزجر وذكر بأنه محض موظف فأنتهى وخرج يبكي وقدم استقالته فنصحته الملك بالألا يستقيل وبعد ثلاثة أشهر أعلنه وزير أوقاف ثم في تعديل وزارتي وزير أوقاف خمس مرات في أربعة عشر شهراً تمهيداً لكي يحل من معه الباشاوية وتولى الوزارة محل عضوية هيئة كبار العلماء هذه هي المرة التي اخترقت فيها أيام الملك.

تولت الثورة بعد ذلك وكان الشيخ عبد المجيد سليم رحمه الله عليه وأوكلوا له قانون الإصلاح الزراعي (يريدون أن يأخذوا الأراضي) فقال لهم أنا لا أفتي، المجلس الأعلى ينعقد هيئة كبار العلماء (وهي هيئة علمية رفيعة المستوي ليس لها مثيل في العالم، اليوم الذي أحكي عنه كان أعضاؤها ٣٧ ولو كان هناك عضو رقم ٣٨ كان سيتمحنه إل ٣٧ عالماً يعد بحثاً ويظل أمامهم من الشروق للغروب ٣ أيام جميع الأعضاء يناقشوه في البحث وإذا لم يأخذ أغلبية لا يحصل علي عضوية الهيئة، يمكن أن يأخذها وهو مدرس ابتدائي لكن عند المشاورة والاجتهاد يؤتي به فهو الأصولي و الفقيه والميقاتي وهكذا، فيريدون أن يأتوا بأحد من الخارج فكان مع مصطفى عبد الرازق الشيخ جمع هيئة كبار العلماء وكان سكرتير عبد المجيد سليم فقال له لا يوجد مذهب لا

عندنا و لا عند الشيعة يجيز أخذ الأصل، فإذا أردت أن تحصل حصل ضرائب تصاعديّة، ولكن الثورة لا وقت لديها تريد الانتهاء من القمم الموجودة فأتصل صلاح سالم في اليوم التالي بالشيخ طالباً منه ألا يأتي، كانت الجامعة الأزهرية فيها ١٣٥ شيخ وأعضاء هيئة كبار العلماء لم يوافق أحد منهم أن يكون شيخاً للأزهر وكاد جمال عبد الناصر أن يجعل أحد الضباط شيخاً للأزهر فقال السياسيون للشيخ خضر حسين إذا لم تقبل سيعين ضابطاً فقبل، وسأله الصحفي عن مشاعره فقال: لقد ألقى المشيخة في حجري وظل فيها فترة فألغوا القرار الشرعي فاستقال فانفتح الباب وبدأ التعيين وأغلقت هيئة كبار العلماء وبعد خمس سنوات أنشأوا مجمع البحوث، هذا يحتاج جلسة أخرى.

تطوير ٦١ اضر فلقد كان ٦٥ متناً كثيراً ألغيت المتون التي كان من الممكن أن تنفع وجاء بدلا منها بالرياضة والجغرافيا والطبيعة هل تتصوروا حضراتكم أن ابنكم في الثانوية الأزهرية يمتحن لمدة ٣٩ يوم.. هل هذا منطوق؟ كل هذا لكي يقول خطبة يوم الجمعة فليأتوا به للشيخ طه ثلاثة أشهر فقط ويجعل منه خطيباً مفوهاً يخطب للأمة كلها، أختتم كلامي بكارثة أقولها لحضراتكم.. هذا التطوير كان مقصوداً فأصبح هناك طب وهندسة (كليات القمة) فأصبحت أنا وغيري مجتهد لكي يدخل أولادنا كليات الطب والهندسة من يحصل على ٩٠% يذهب إليها والأعمى والأعرج الحاصل على ٥٠% يذهب للشريعة واللغة فأصبح خيرة الطلبة بالإضافة إلي أن البعض زج بأبنائه إلي هذه الكليات لسبب آخر لأن الصراع في الجامعة الأزهرية بين نصف مليون لكن الصراع في الجامعة الأزهرية بين ١٠٠ أو ١٥٠ ألف فأبني الذي يتمتع بذكاء أضمن له مكان في مثل هذه الكليات فأنا لا ألحق بالكلية لوجه الله ولا للدعوة.

اليوم الجامعة الأزهرية فيها خمس كليات نظرية (الدعوة، أصول الدين، اللغة العربية، الشريعة، الدراسات) من يجد فيهم طالب يصلح كخادم زاوية فليشر إليه ثم نجد الوزير يقول أنهم ضعفاء.

فوربوس عندما نشرت أن هناك دعاة لديهم ملايين الجنيهات فأنا أري أنه لا حرج فهل هناك مانع أن يكون هناك مطرب يبيع شرائطه بخمسة ملايين وشيخ يبعث له شرائطه بائة

ألف فتصبح كارثة، ما يضايق هؤلاء أنه باع مليون شريط لشيخ أنه مازال هناك مليون بيت
يسمع و متدين هذا هو الأمر، ما المانع إذن أن يكون لدى هؤلاء أموال هل يسرقون؟
قضايا كثيرة جداً والله المستعان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.